

المكتبة الثقافية

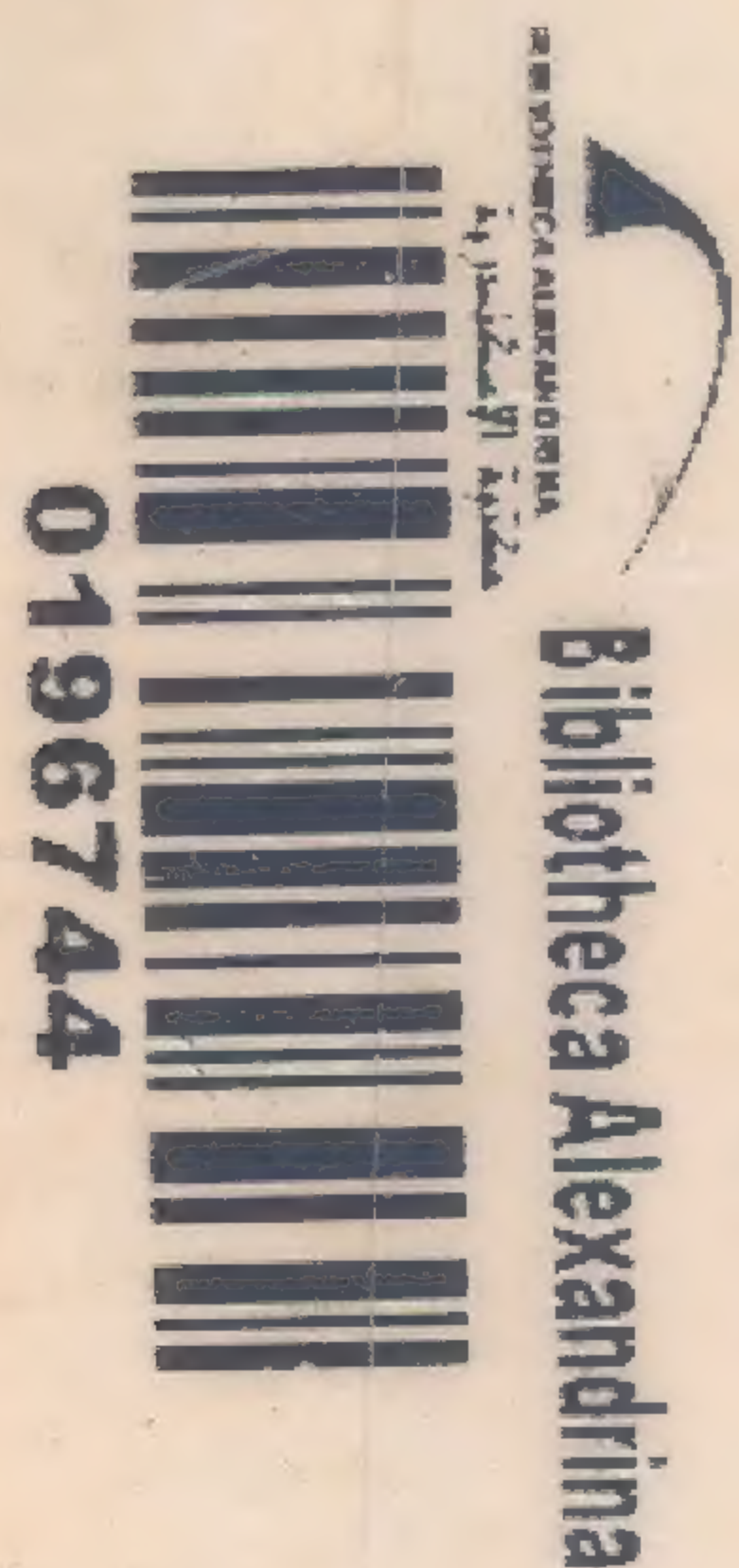
١١٧

الإصلاح الزراعي والميثاق

محمد عبد المجيد مرعي

المقاومة والحرارة القومية
المؤسسة
المصرية
العامة
للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر

١٥ سبتمبر ١٩٦٤



المكتبة الثقافية

١١٧

الإصلاح الزراعي والميثاق

محمد عبد المجيد مرعوت

الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة
المصرية
العامة
للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر

١٥ سبتمبر ١٩٦٤

توزيع



دار الفار

١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

مقدمة

تميزت ثورتنا ، منذ يومها الأول بأنها كانت ثورة سياسية وثورة اجتماعية في وقت واحد . إنها كانت بحق ثورة رائدة في فلسفتها الشاملة ، وفي إدراكها لوحدة الحياة بجوانبها الإنسانية المتكاملة .

لقد كانت ثورة الشعب ، منذ مطلع فجرها ، تملك من قوة الإيمان بالله والثقة بالنفس ما ثبت خطاها على الطريق الوعر إلى الأهداف السامية فحققت الأمل الكبير الذي تطلعت إليه الأجيال على مر الزمان . . . الأمل الكبير في إقامة حكم وطني ينبع من صميم الشعب .

وقد تبلورت جسيمة العمل الثوري في اثني عشرة سنة وأصبح من الضروري أن يعيد الشعب تأكيد مكاسبه الثورية ويرسم

إطار حياته وأن يحدد معالم المجتمع الجديد الذى يريده لنفسه
وأن يوضح المبادئ والقيم التى تقوم عليها حياة هذا المجتمع وأن
يصوغ ذلك فى ميثاق يصدره بإرادته ، ويلتزم به ويعمل
على مقتضاه .

إن الميثاق ليس قيلاً على الدفع الثورى أو الإرادة الشعبية
يحد من حركتهما وإنما هو الإطار الذى يرسم الأبعاد الرحبة
للعمل من أجل المستقبل ، ويضمن للشعب القدرة على الحركة
السريعة نحو أهدافه الثورية ويترك بذلك المجال فسيحاً لتنمية
الثورة واستمرار دفعها .

لقد أكدت التجارب أن شعبنا إذا ما تحدت أهدافه
فى وضوح ووجد قيادته المؤمنة الواعية ، اهتدى إلى طريقه
واستطاع أن يتحرك نحو أهدافه بكل ما فيه من أمل دافع
وبكل ما فيه من طاقة خلاقية .

إن الميثاق يصدر عن إرادة الشعب ممثلاً فى المؤتمر الوطنى
للقوى الشعبية .

إنه وثيقة فريدة فى تاريخ الأمة العربية بل وفى تاريخ
الإنسانية كلها .

فلم تحقق وثيقة (الماجنا كارتا) للشعب في إنجلترا إلا ضمان
عدم فرض الضرائب .

ولم يضمن إعلان حقوق الإنسان الذي تفخر به الثورة
الفرنسية غير الحقوق النظرية في الإخاء والحرية والمساواة دون
التحرير الحقيقي للقمة العيش .

أما ميثاقنا الوطني فقد تميز بخطوطه العريضة . . . فاستعرض
كفاح الشعب على مر الأجيال ضد الظلم الخارجي والداخلي بكل
ما في هذا الكفاح من روعة (عميقة) .

ولم يفصل الديمقراطية عن الاشتراكية التي حددت صورتها
بما يحفظ الكرامة والإنسانية وبما يتفق مع واقعنا الاقتصادي
والاجتماعي والتاريخي وكان ذلك تسليماً إنسانياً واعياً لحقيقة
خالدة تقرر أن الحرية السياسية لا تنفصل أبداً عن حرية الرزق .
لقد ألقى الميثاق الأضواء الكاشفة على طبيعة نظامنا الجديد
فأوضح بصورة قاطعة الفروق القائمة بينه وبين النظم الأخرى
ككشف طريقه الممتد نحو المستقبل بحيث يكون من الخطأ محاولة
كشف هذا الطريق في ضوء تعاليم أي نظام آخر .

إن البادئ والأسس والحقوق والواجبات التي وردت

فى الميثاق ، وقد صدرت عن الإرادة الشعبية فى إجماع يمتد من القاعدة إلى القيادة لها صفة الإلزام بالنسبة للمواطنين وبالنسبة لأجهزة الدولة جميعاً ويجعل الخروج على مبادئ الميثاق خروجاً على إرادة الشعب وعلى الشعب أن يحميه لأنه يمثل إرادته .

إن الميثاق وهو يرسى المبادئ والأسس التى يقوم عليها المجتمع ، يعتبر أساساً لوضع الدستور ولوضع القوانين ، فالميثاق ينزل من الدستور منزل الأبوة .

لقد سجل الميثاق أن ثورة الشعب قد قضت على دكتاتورية الطبقة الرجعية المستغلة المتحالفة مع الاستعمار وأقامت حكم الشعب ، ففتحت الطريق أمام كل قوى الشعب الوطنية لتتطلق وهى تملك إرادتها ، لتبنى مجتمعا يقوم على الحرية والكفاية والعدل .

من الاصطراح إلى الميثاق

أجل إن الميثاق عاش تجربته الكبرى قبل أن يتبلور فى كلمات وسطور . . . عاش تجربته فى الإصلاح الزراعى وأهدافه وما يرمى إليه ، وقد كان الحل الصحيح لمشكلة الزراعة يستلزم وجود الملكية الفردية وعدم تحويلها إلى ملكية عامة وتوسيع نطاق الملكية بإتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء .

وقد جاء بالميثاق الوطنى :

« إن التطبيق العربى للاشتراكى فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة ، وإنما هو يؤمن استنادا إلى الدراسة وإلى التجربة بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالإقطاع .

إن هذه النتيجة ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفى الطويل إلى ملكية الأرض وإنما الواقع أن هذه النتيجة تنبعث من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر والتي أكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق إذا ما توفرت له الظروف الملائمة .

إن كفاية الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض إلى حد متقدم خصوصاً إذا ما أتاحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف إلى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية إلى بعض الحلول الاشتراكى لأعقد مشاكلها وفى مقدمتها الري والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى إطار الخدمات العامة .

من هنا فإن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن
فى تحويل الأرض إلى الملكية العامة وإنما هى تستلزم وجود
الملكية الفردية للأرض وتوسيع نطاق هذه الملكية بإتاحة الحق
فها لأكبر عدد من الأجراء مع دعم هذه الملكية بالتعاون
الزراعى على امتداد مراحل عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها
إلى نهايتها .



مشكلات مصر الزراعية والسياسية قبل الثورة

لقد مرت بمصر حقبات تاريخية أدت إلى إرساء قواعد إقطاعية في الدولة تحقق أول ما تحقق لأصحابها استغلالاً لمجموع شعب عانى الكثير من الذلة والمهانة والفاقة كي يحقق الرخاء المادى والسياسى لحفنة تنكرت له على مر العصور .. ولسنا فى حاجة إلى أن نذكر الشعب بتاريخ هذه الحقبة فهو يعلمها تمام العلم منذ أن انتقل من عهد المماليك إلى عهد محمد على الذى اتزع أرضه التى يحبها ويحرص عليها كما أنه لا ينسى نظام الالتزام وما سببه له من تشرد.. إلا أننا سنسردها سرداً سريعاً فنذ أن تولى محمد على حكم مصر وجد أن نظام جباية الضرائب عن طريق الالتزام فطلب محمد على من الملتزمين الذين كانوا يتولون جباية الضرائب عقود التزاماتهم ثم حرقها ... وحتى لا يثور هؤلاء الملتزمون قدم لهم رشوة هى مساحات من الأراضى فى أنحاء البلاد أطلق عليها اسم « أرض الوسية » يستغلونها مدة حياتهم ولا يدفعون عليها ضرائب ... وتحول الفلاحون إلى رقيق مباشر للأرض يزرعون

ويحاسبهم على كل ما تنتجه الأرض وكان لا يحق للفلاح أن يتصرف في محصوله . . . وعليه أن يورده عند جمعه إلى « شون » الحكومة فيوزن أو يكال ويقرر لكل وحدة السعر الذي تحذده الحكومة ثم يخصم من هذا التقدير الضريبة المفروضة على الأرض وثمان المواشى والبذور والسماد التي أخذها الفلاح وما يبقى بعد ذلك للفلاح يسلم بقيمته صكا على الحكومة ولم تجر العادة على أن تدفع الحكومة من هذا الصك شيئا .

كان الفلاحون فيما مضى يشكون من الملتزمين الذين يرهقونهم في جمع الضرائب بلا هوادة ولكن بعد أن تملك محمد على الأرض فرض ضرائب فادحة لذلك كان عهد الالتزام أرحم لهم فقد ظهر أن على كل قرية أن تؤدي عشرة أو عشرين مثلا مما كانت تؤديه في الماضي .

إن كثيرا من الفلاحين أعيتهم أعباء السخرة والضرائب التي فرضها محمد على فهاجروا جماعات إلى الأقطار المتاخمة لمصر حتى بلغ عددهم ستة آلاف من الفلاحين .

فبدأ محمد على يوزع « أجزاء » من أرض مصر على أعوانه فهذه بور يعطيها لواحد يصلحها وهذه جيدة يعطيها لآخر على أن يؤدي ضريبتها وتلك يعطيها لثالث ويعفيها من الضرائب .

وقد أسمى هذا النوع من هبات الأراضي التي أعفيت من الضرائب « بالابعادية » وكانت هذه الأرض من نصيب الأعيان ورجال الإدارة والحرية .

وتوالى الحكم من أسرة محمد علي والفلاح على حاله ينتقل من « سيء » إلى أسوأ .

ومع قيام أسرة محمد علي بلغت المساحة التي يملكها إسماعيل ٩٥٠ ألف فدان بعد توليه حكم مصر بحوالى سبعة عشر عاماً فأصبح مالكاً لأكثر من خمس المساحة المزروعة في مصر .

وهكذا وجدت طبقة جديدة من ملاك الأرض مثلت أشنع أنواع الاستقراطية التي نشأت مع قيام أسرة محمد علي .

ولترك لهذا العهد مساوئه وانتقل إلى سنة ١٩٥٢ قيل قيام الثورة . . حيث نستعرض أمهات مشكلات الملكية الزراعية في الفترة السابقة عليها :

١ — عدم التناسب بين ازدياد المساحة المزروعة وازدياد عدد السطاح :

إن الثورة وهي تعيد إلى سواد الشعب حقه كانت قد وضعت في اعتبارها كافة المشاكل التي عانى منها الشعب طويلاً . ومن

دراسة هذه المشاكل ، اتضح للثورة أن عدد السكان في عام الثورة أى سنة ١٩٥٢ كان ٢١ مليون نسمة وأن مساحة الأرض الزراعية التى تعيش عليها هذه الملايين هى نفس المساحة التى كان يعيش عليها أجدادنا عام ١٨٩٥ عندما كان عددهم حوالى تسعة ملايين نسمة فقط .

ومن هنا . . . وضعت الثورة فى اعتبارها أيضا أن ترسم خطة للتوسع الزراعى الرأسى بزيادة المحاصيل الزراعية والتوسع الأفقى بخلق أرض زراعية جديدة لم تكن موجوده من قبل وتعويض ضياع ٦٧ عاما تجمد فيها نمو الأرض الزراعية .

٢ - سوء توزيع الملكية الزراعية ونتائجها :

كانت مشكلة المشاكل هى انخفاض الدخل لدى غالبية الشعب مقابل زيادتها الفاحشة فى أيدى قليلة . . . ذلك أن حالة الملكية الزراعية سنة ١٩٥٢ قبل صدور القانون تبين أن ٩٤٪ من الملاك كانوا يملكون ٣٥٪ من هذه الأراضى المنزرعة فى حين أن ٦ فى الألف منهم كانوا يملكون ٢٠٪ من هذه الأراضى . . . هذه الحقيقة التى أوضحت أن الغالبية العظمى من الملاك الذين يزيد عددهم على ٢٠٠٠ ر ٦٤٠ ر ٢ يملكون مساحات

ضئيلة في حين أن أقلية من الملاك وعددهم ٢١٣٦ يملكون مساحات واسعة من الأراضي الزراعية تبلغ مساحتها ١٧٦ر١٠١ فداناً من مجموع الأراضي الزراعية البالغ مساحتها ٢٦١ر٩٨٢ هـ فداناً .

هذا التوزيع المتضارب في الأراضي الزراعية بين محترفي الزراعة لا يهدف في مجموعه إلا إلى إيجاد دعامة يرتكز عليها الإقطاع بمساندة الاستعمار للحصول على مكاسب سياسية للتحكم في مقدرات هذا الشعب .. لذلك فإن التهافت على اقتناء الأراضي الزراعية لزيادة مناطق النفوذ أمر كانت له أهميته لخدمة هذه الأغراض وكان من الضروري أن تتأثر الأراضي الزراعية بحالة العرض والطلب التي أدت إلى ارتفاع أثمانها بشكل غير عادي الأمر الذي يشكل خطورة لا تقف عند حد ارتفاع قيمة الأراضي السوقية بل تتعداه حتمياً إلى زيادة تكاليف المعيشة لارتفاع أحد عوامل الإنتاج لضرورة الحصول على عائد من هذه الأراضي يتكافأ مع رأس المال ... ولما كانت غلة الفدان ثابتة لم تتناولها عوامل زيادة الإنتاج فمن الضروري أن يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار الحاصلات الزراعية التي تمثل القوت الضروري للشعب . ولما كانت الدخول العامة في الدولة دون

المستوى فالضرائب الزراعية علاوة على ما كانت عليه حالتها من سوء فهي لا تؤدي إلى خدمة مجموع الشعب .

وإزاء هذا الركود الاقتصادي كان لزاماً على الدولة تحقيق العدالة الاجتماعية ووضع حد للتباين الطبقي الذي يؤدي إلى عدم استقرار أوضاع المجتمع ، وإبعاد السيطرة والاحتكار عن مصادر الإنتاج بتفضيل مصلحة المجموع على مصلحة الفرد دون وجود مجال لقيام مجتمع اقطاعى تهدر فيه حقوق الغالبية . .
وفضلاً عن ذلك توفير حياة سياسية حقيقية لغالبية الشعب بتوفير مصادر للرزق تكفل عدم التحكم في الحرية السياسية .

لقد كان من آثار تركيز الملكيات في أيدي قليلة حرمان عدد كبير من العاملين في الأرض من حيازتها مما أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي لعدم الاهتمام بالفلاحة التي أصبحت لا تحقق للعاملين فيها إلا العيش في مستوى الكفاف .

وقد عبر ميثاقنا الوطني عن صورة الحياة في الريف قبل ثورة ١٩٥٢ في سطور قليلة فقال : « كانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى وتفرض المذلة والخنوع وكان الاقطاع يملك حقوقه ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك للملايين

الفلاحين العاملين عليها غير المهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد .

« إن ثورات الفلاحين ضد استبداد الإقطاع وصلت إلى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الأرض وبين سادة الأرض المتحكمين فيها وفي أقدار الذين ارتبطت حياتهم بها منذ أقدم العصور . . . وإن كانوا منذ أقدم العصور قد حرّموا منها . فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلداً من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع .

إنه يتحكم في المصالح الاقتصادية ويعمل الشكل السياسي للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وفي موضع آخر جاء به :

« إن ملايين الفلاحين حتى من ملاك الأرض الصغار طحنتهم الإقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين في مصيرها ولم يتمكنوا على الإطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على إنتاج أرضهم وبالتالي تعطيهم القدرة على الصمود وعلى إسماع صوتهم للأجهزة المحلية فضلاً عن قصور الحكم في العاصمة . »

٣ — عرفة المالك بالمستأجر :

يتمتع ملاك الأراضي الزراعية نظراً لتركيز الملكية الزراعية في مصر بقوة احتكارية تجعلهم في مركز أقوى من صغار المستأجرين لذلك لا يتوفر التكافؤ بينهم في المساومة فيملئ الملاك إرادتهم على المستأجرين عند تقدير فئات التأجير وبيالغون في دفعها للحصول من هؤلاء المستأجرين على أكبر نصيب من غلة الأرض مما أدى إلى ضالة دخل المستأجر الصغير الذي انحط مستوى معيشته وصار نهياً للأمراض وغدا غير صالح للاستقلال بخدمة الأرض المؤجرة فاتتهى به الحال أن يكون أقرب إلى العامل الأجير منه إلى المستأجر المستقل .

ونتيجة لذلك انخفضت دخول أغلبية أفراد الشعب مقابل ارتفاعها ارتفاعاً فاحشاً بالنسبة لفئة قليلة .

الحرية والسياسة :

وكانت العلاقة بين المالك والمستأجر لا تقتصر على الأرض بل تعداها إلى الحرية الشخصية .

لقد كان الإقطاع يملك كل شيء . . حتى الحرية الشخصية

لعبيد الأرض ... الفلاحين . إن حرية ممارسة الحقوق السياسية
من غير لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة .

ونعود إلى اليثاق :

« .. تحت هذه الظروف أصبح حق التصويت من غير حرية
لقمة العيش وضمانها أمام ثلاثة احتمالات :

١ — في الريف كان التصويت إجباريا للفلاح لا يقبل
المنافسة . فلم يكن يملك إلا أن يعطى صوته للإقطاعي صاحب
الأرض وفق مشيئته أو يواجه تبعات العصيان وأولها أن يطرد
من الأرض التي يعمل فيها بما لا يكاد يكفي لسد جوعه .

٢ — ... كان شراء الأصوات يمكن رأس المال المستغل
من أن يأتي بأعوانه أو بمن يضمن ولاءهم لمصلحته .

٣ — لم تتورع المصالح الحاكمة في كثير من الظروف أن
تلبجاً إلى التزوير إذا ما أحست بوجود تيارات متعارضة مع
إرادتها وكانت الظروف التي تجري تحتها عمليات الانتخابات
وفي مقدمتها اشتراط تأمين نقدي باهظ تصد جماهير الشعب العامل
حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ولم تكن إلا لعبة
في تلك الظروف » ...

كانت الانتخابات لعبة بحق ... هذه القصة يرويها أحد رقيق أرض الإقطاعي عمر طوسون :

« كانت الأصوات المطلوبة لنجاح مرشح الإقطاعي توزع على أربعة من الفلاحين يساقون تحت التهديد إلى لجنة الانتخابات ويدلي الأربعة بعدة ألوف من الأصوات ! »

« يدخل الفلاح الأول من الباب ويدلي بصوته — لصالح المرشح الإقطاعي طبعاً — ثم يخرج من الباب الآخر ليعود ليدلي بصوت جديد وهكذا تتم اللعبة ! »

« وكان رئيس اللجنة يعرف أن الفلاح الواحد يدلي بأكثر من ألف صوت ولكنه يتغاضى إما لأنه صنيعة وإما لأنه يتلقى عشاء فاخراً وهدايا وأموالاً من سيده الإقطاعي » . !

هل هذه المشكلات عن طريق الإصلاح الزراعي :

لذلك كان من الضروري إعادة توزيع الرقعة الزراعية بما يضمن إقامة عدالة اجتماعية فصدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ لتحقيق هذا الهدف باعتباره حجر الزاوية وركنا من الأركان الأساسية التي يعتمد عليها التقدم والنهوض في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ..

إذ أن الإصلاح الزراعى من أهم الأساليب التى تأخذ سبيلها إلى تطوير النظم الاجتماعية فى العالم .

والإصلاح الزراعى بالمعنى المتداول قد يفسر على أنه مجرد توزيع للملكية الزراعية لصالح المزارعين أو المعدمين الذين يشكلون السواد الأعظم من شعوب الدول التى ساءت ظروف توزيع الملكية بها . . . ولكن للإصلاح الزراعى تعريفاً أشمل ومعنى أعمق ينطوى على ما فيه من وسائل لتحسين الإنتاج ورفع كفاية المشتغلين به أو بمعنى آخر تحسين الكيان أو البنيان الزراعى للدولة بإعادة تنظيمه والوصول به إلى أفضل المستويات .

كما أن الغاية من هذا النظام لا تقف عند حد إعادة توزيع الأرض بل تتعداه إلى مهام وغايات أخرى كتظيم العلاقة بين المالك والمستأجر والحد من المجالات الاستغلالية والاحتكارية فى ميدان الزراعة ، وتحسين أساليب الائتمان الزراعى . وتعديل أسس الضرائب الزراعية وتنظيم الاستغلال الزراعى وإنشاء المؤسسات الزراعية التعاونية وما إلى ذلك من الأمور التى تؤدى إلى تحسين حالة حائزى الأراضى والمشتغلين فيها مما يؤدى إلى زيادة إمكاناتهم وقدرتهم على

الإنتاج وبالتالي زيادة دخولهم مما ينعكس أثره على الاقتصاد القومي بصفة عامة .

واليوم ... وقد مضى على صدور قانون الإصلاح الزراعي ما يقرب من اثني عشر عاماً نستطيع أن نقرر جميعاً نجاحه في تحقيق أهدافه حتى أصبح أساساً من أسس المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .



تطور الملكية الزراعية في مصر

أ ملكية الأرض كانت أملاً عزيزاً وبعيد النال طالما
تطلع إليه الفلاحون وهم السواد الأعظم من هذا
الشعب وظل بالنسبة لهم أقرب إلى الأحلام .
ولقد كانت الحواجز والأسوار العالية تحول دائماً بين
الفلاحين وبين حقهم الطبيعي في امتلاك الأرض .
حواجز من الاستغلال وحواجز من الظلم وحواجز من
العقبات التي جعلت الأصل في ملكية الأرض لطبقة بذاتها .
ولقد جاءت الثورة في عام ١٩٥٢ وصدر قانون الإصلاح
الزراعي رقم ١٧٨ الذي حدد الملكية الزراعية على أساس حد
أقصاه مائتا فدان وحدد القانون لإنهاء عملية الاستيلاء على الأراضي
الزائدة فترة خمس سنوات وفي أثناء هذه الفترة تقوم اللجنة
العليا للإصلاح بالإشراف على الأراضي المستولى عليها .
وفي نفس الوقت أجاز القانون للمالك أن ينقل بعض ملكيته
إلى أولاده بما لا يتجاوز الخمسين فداناً للولد الواحد وذلك بمحد
أقصى قدره ١٠٠ فدان للأولاد في مجموعهم وذلك رعاية لذوى
الأولاد .

وقد استثنى القانون بعض الحالات لأسباب تتعلق بتشجيع قيام نوع جديد من الاستثمار العقارى يؤدى إلى توسيع رقعة الأراضى المزروعة أو لضرورة اقتضاها الاستغلال الزراعى لبعض المحصولات الزراعية أو لتمكين بعض الهيئات من العمل على تحسين الإنتاج الزراعى ووفرته بمختلف الأساليب العلمية أو لتجنيبها أثر المفاجأة بتطبيق حكم التجديد والاستيلاء على ما تملكه من أراض زراعية . أو لاعتبارات أخرى اقتضتها المصلحة العامة . ولكن وضع القانون لهذه الاستثناءات شروطاً معينة يجب الالتزام بها وتنفيذها .

كما نص القانون الصادر سنة ١٩٦٤ على أن الأراضى الزراعية المستولى عليها طبقاً للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تؤول ملكيتها للدولة دون مقابل .

ونص القانون أيضاً على توزيع الأراضى المستولى عليها على المعدمين وصغار الفلاحين وتوزيع الأراضى المخصصة للمرافق على خريجي المعاهد الزراعية بعد تجزئتها بصورة لا تخل بحسن الاستغلال .

كما نظم القانون القواعد التى يجب اتباعها فى تأجير الأرض الزراعية وحدد أجور العمال الزراعيين .
وهكذا جاء قانون الإصلاح الزراعى عادلاً وشاملاً ومتكاملاً

و نتيجة لتبلور الفكر الاشتراكي ووضوحه خلال السنوات التسع التي مرت على صدور القانون الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للإصلاح الزراعي واتجهاً إلى تذويب الفوارق بين الطبقات ورغبة في توسيع قاعدة ملكية الأرض الزراعية وتحويل أكبر عدد ممكن من الأجراء إلى ملاك صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي الذي يقضى بجعل الحد الأقصى للملكية الزراعية مائة فدان للشخص الواحد على أن يستولى الإصلاح الزراعي على مازاد عن ذلك وفق القواعد والأسس المقررة .

ولما كانت الفكرة الأساسية في قانون الإصلاح الزراعي هي إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الأجراء كي يتمتعوا بملكية الأرض فقد أصبح من اللازم أيضاً إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الفلاحين أن يتمتعوا بإيجار الأرض فلا يبقى احتكار لفئة قليلة من الزراع أو الوسطاء الذين يؤجرونها من الباطن لصغار الفلاحين .

ولذلك صدر أيضاً قانون ينص على أنه لا يجوز لأي شخص هو وزوجته وأولاده القصر أن يحوزوا ، بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأي طريقة أخرى ، من الأراضي الزراعية وما في حكمها

غير المملوكة لهم مساحة تزيد على ٥٠ فداناً كما لا تجوز الوكالة في إدارة أو استغلال الأراضي الزراعية وما في حكمها فيما يزيد على هذا القدر .

ملكية الأسرة مائة فدان :

وقد جاء بالميثاق الوطني فيما يختص بالحد الأقصى للملكية الزراعية ما يلي :

« وفي مجال ملكية الأرض الزراعية فإن قوانين الإصلاح الزراعي قد انتهت بوضع حد أعلى لملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها أي للاب والأم وأولادهما القصر حتى لا تتجمع ملكيات في نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الإقطاع . على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول إليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة وعلى أن تقوم الأسر التي تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضي الزائدة على هذا الحد بضمن نقدي إلى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي أو الغير » .

وقد فسر الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية المنعقد في شهر مايو سنة ١٩٦٢ كيفية تطبيق هذا المبدأ الوارد بالميثاق على النحو الآتي :

١ — تطبيق هذا المبدأ روعى فيه أن يتم على ٨ سنوات ،
أى سنة ١٩٧٠ أى مع نهاية الخطة الأولى لمضاعفة الدخل .

٢ — إن الأولاد القصر الذين يبلغون سن الرشد خلال
الثمانى سنوات يكونون أسرة مستقلة وتكون لهم ملكيتهم
على هذا الوضع .

٣ — إن إعادة تحديد الملكية للأرض والتحديدات السابقة
استهدفت إزالة التصادم ، أما الآن فالفاعل السامى يحل كل مشكلة .

٤ — إن المجلس النيابى وله سلطة التشريع يستطيع إذا أراد
فى أى وقت أن يناقش حدود الملكية ولكن الحكومة ليس
فى برنامجها الحالى تحديد جديد .

الاستيلاء على الأراضى الزراعية المملوكة للأجانب
وتوزيعها على صغار الفلاحين

ورغبة فى تلافى النقص الوارد بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١
الخاص بمنع الأجانب من تملك الأراضى الزراعية واستعمالها
لسيادة الدولة وتحقيقاً لسياستها الاشتراكية فى توزيع الأراضى
على صغار الفلاحين لرفع مستوى معيشتهم صدر القانون رقم ١٥
لسنة ١٩٦٣ ونص فى مادته الأولى على حظر تملك الأجانب من

الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين للأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والنبور والصحراوية ولم تستثن من هذا الحكم إلا الأراضي غير المستغلة في الزراعة فعلا قبل العمل بأحكام القانون إذا كانت داخلية في نطاق المدن وغير خاضعة لضريبة الأطنان .

والمفهوم أن المقصود بالأجانب في تطبيق أحكام هذا القانون هم جميع من لا يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من المصريين واستثنى القانون الفلسطينيين مؤقتا من تطبيق أحكام هذا القانون .

ورغبة في استقرار المعاملات : نص القانون على الاعتداد بعقود البيع الصادرة من الأجانب إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ وهو تاريخ الإعلان عن الأحكام التي تضمنها القانون .

الاستيلاء - التعويض - التوزيع

أولاً : الاستيلاء :

القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الحد الأقصى للملكية بمائة فدان وكان على أولئك الذين يمتلكون ما يزيد عن الحد الأقصى تقديم إقرارات إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي (إدارة الاستيلاء) عن ملكيتهم من الأراضي سواء أكانت زراعية أم بوراً وبين في الإقرار مساحة الأرض وما يريد استبقائه منها والمنشآت والأشجار والآلات الثابتة وغير الثابتة الملحقه بالأرض وذلك على النموذج المعد لذلك .

وكل شخص أصبحت ملكيته تزيد عن مائة فدان بعد تقديم الإقرار بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد يلتزم بتقديم الإقرار سالف الذكر خلال شهرين من تاريخ علمه بقيام سبب الملكية .

قرار الاستيلاء الابتدائي :

يصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بناء على الإقرار المقدم من صاحب الشأن قراراً بالاستيلاء الابتدائي على

الأراضي الزائدة على الحد المقرر في القانون وذلك على مسؤولية
المقر ولا يعتبر هذا القرار استيلاء نهائياً .

مشاكل الاستيلاء :

وقد واجهت مرحلة الاستيلاء الابتدائي مشاكل وعقبات
أمكن للمسؤولين التغلب عليها بعد الدراسة والبحث .

١ - أراضي المشاع :

إن كثيراً من الأراضي الخاضعة للاستيلاء وجدت في حالة
شيوخ بالنسبة لعدد المستحقين التي آلت ملكيتهم عن طريق حل
الأوقاف الأهلية وعن طريق الميراث أو الشراء المشترك ، وقد
شكلت لذلك لجان لإجراء فرز الحصة الخاضعة للاستيلاء وروعي
عند الفرز أو القسمة قيمة هذه الأراضي حسب سبعين مثلاً
للضريبة والنسبة العددية وموافقة الشركاء في المشاع .

٢ - أراضي الجزائر :

تبين عند الاستيلاء على بعض الأراضي الموجودة على سواحل
النيل وهي المسماة بأراضي الجزائر وجود عجز نتيجة لتعرضها
لطرح النهر وأكله وقد رؤي أن يتم الاستيلاء على هذه الأراضي

بحالتها مع عدم صرف تعويض عند العجز حتى إذا ما ظهر طرح جديد خلال ثلاث سنوات يتسلم صاحبها تعويضا من مصلحة الأموال المقررة بمقدار الطرح الذى ظهر .

٣ - سنرات الملكية :

ووجد عند تحقيق ملكية الأراضى المستولى عليها أن بعض الملاك لم يتقدموا بالمستندات الدالة على ملكيتهم لدخولها ضمن ملكيتهم بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية ويقابل هذا الأمر وجود عجز فى بعض الأراضى نتيجة لتعدي الآخرين عليها وغير ذلك من ادعاءات التصرف بالبيع فى أجزاء من ملكياتهم للغير ... الأمر الذى يتطلب أن تتولى اللجنة القضائية بحث هذه الأمور والتثبت من صحة دعواهم .

ثانيا : الاستيلاء النهائى وصرف التعويض :

بعد تحقيق الملكية تصدر قرارات الاستيلاء النهائى وتنشر قرارات الاستيلاء النهائى فى الجريدة الرسمية . وتقدر قيمة الأراضى بسبعين مثلاً للضريبة كما تقدر أيضاً قيمة ملحقات الأراضى المستولى عليها من منشآت وأشجار وآلات ثابتة وغير

ثابتة طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
وتنظر الهيئة صندوق الإصلاح الزراعى لصرف التعويض عنها
عند عدم قيام مانع قانونى وذلك بعد أخذ رأى مجلس الدولة .
وقد صدر القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى ينص على أن
الأراضى الزراعية المستولى عليها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما
تؤول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل . أما أراضى الأوقاف
- البر الخاص - والأراضى المستولى عليها طبقاً للقانون رقم ١٥
لسنة ١٩٦٣ والذى يحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية
فلا ينطبق عليها القانون سالف الذكر بل يعرض الملاك الخاضعين
له بسندات بفائدة ٤٪ / لمدة ١٥ سنة ويجوز للدولة استهلاكها
نظير دفع قيمتها الاسمية .

ثالثاً : التوزيع :

« إن توزيع الأرض على الفلاحين يعتبر الدعامة الأولى
لأهداف الثورة ولآمال الثورة .
ونحن حين نوزع أرضاً إنما نبني أساساً من أسس الحرية
الحقيقية : لا الحرية الزائفة ولا الحرية الخادعة .

حين نوزع الأرض اليوم نحرر الأرض والفلاحين ونحرر الوطن ونبنى بناء شامخاً ونقيم أساساً متيناً لكل مواطن من أجل نفسه ومن أجل أبنائه ومن أجل المواطنين جميعاً فإذا أردنا أن تتمتع بالحرية الكاملة وأن نعيش عيشة كريمة فليحافظ الفلاحون على أرضهم هذه وليحافظوا على حريتهم وبذلك ينالون حقوقهم كاملة .

هذه كانت طريقتنا في معالجة الإقطاع . . لم نكن نهدف إلى تحويل ملاك الأرض إلى أجراء ولكن كنا نهدف إلى تحويل الأجراء إلى ملاك . .

وبهذا يكون هناك مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني .
« جمال عبد الناصر »

وقد نظم قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ طريقة توزيع الأرض في المادة التاسعة منه التي تنص على مايلي :
« توزع الأرض المستولى عليها في كل قرية على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة تبعاً لجودة الأرض ويشترط فيمن توزع عليه الأرض :

(أ) أن يكون مصرياً بالغاً سن الرشد لم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف .

(ب) أن تكون حرفته الزراعة .

(ج) أن يقل ما يملكه من الأراضي الزراعية عن خمسة أفدنة وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلاً مستأجراً أو مزارعاً ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالا منهم ثم لغير أهل القرية .

ولا يجوز أخذ الأراضي التي توزع بالشفعة .

وتعد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي نموذجاً خاصاً لاستثمارات بحث حالة الراغبين في الانتفاع بالتوزيع تحرر بياناتها من واقع أقوالهم أو إقراراتهم ويوقع عليها منهم وتشهد بصحة هذه البيانات لجنة في كل قرية من ناظر الزراعة المختص بالإصلاح الزراعي والعمدة والشيخ والمأذون والصراف .

والواقع أن نجاح مشروع الإصلاح الزراعي يتوقف إلى حد كبير على حسن تنفيذ عملية التوزيع التي تحتاج إلى دراسات وافية ودقيقة وضعت لها أنظمة البحث الاجتماعي والاقتصادي التي تتلاءم وأهداف قانون الإصلاح الزراعي والشروط التي

نص عليها هذا القانون في مادته التاسعة للانتفاع بالتوزيع الذى عين القانون حديه الأدنى والأعلى وهما فدانان وخمسة أفدنة .

نظام التوزيع :

تمر عملية توزيع الأراضى بمراحل عدة فتتولى لجان خاصة دراسة حالة الأراضى المستولى عليها والمستأجرين الذين يؤدون أعمالا زراعية بها فى خدمة الإنتاج وتنقسم الدراسة والبحوث فى مجموعها إلى :

بحوث اجتماعية :

وتشمل دخل الأسرة ونفقات معيشتها وحالتها الاجتماعية على ضوء ما تستهلكه من مواد غذائية وملبس وما إلى ذلك للوقوف على النفقات المعيشية للأسرة .. وتجرى هذه البحوث فى حدود ١٠٪ من مجموع الأسر المستأجرة .

بحوث اقتصادية :

وتشمل تقرير غلة الفدان وتكاليف الزراعة فى المناطق المختلفة على أساس الحاصلات التى ستشملها الدورة ومتوسط أسعارها وما يمكن أن تدره الوحدة من دخل .

وبعد إجراء هذه الدراسات يتم تقدير الوحدة المساحية لكل أسرة من الأسر التي تقرر تملكها مع مراعاة عامل السن كعامل هام في تقدير هذه الوحدات لتناسب المساحة الموزعة تماماً مع تكاليف معيشتها . ولسنا في حاجة إلى شرح الطريقة التي يتم بها تقسيم الأراضي المستولى عليها إلى الملكيات الجديدة داخل الدورة المقترحة ولكن يلاحظ أن تكون الوحدات المساحية الموزعة أقرب ما تكون إلى السكن الخاص لكل منتفع حتى لا يؤدي ذلك إلى انتقاص أى مقوم من مقومات زيادة الإنتاج .

المساحة الموزعة :

بعد هذا العرض السريع لنظام توزيع الأراضي المستولى عليها يجدر بنا أن نشير إلى أنه حتى نهاية عام ١٩٦٣ تم توزيع الآتى :

أولاً : بالنسبة لتوزيع الأراضي المستولى عليها :

بلغت مساحة الأراضي المستولى عليها تطبيقاً لقوانين الإصلاح الزراعى بما فى ذلك أراضى الأجانب المستولى عليها وأراضى الأوقاف ٤٨٧ر٩٤٤ فداناً .

وزع منها على المنتفعين بالتعليك حتى عام ٦٢ مساحة قدرها ٤٣٢٨٨٢ فداناً .

انتفع من هذا التوزيع ١٦٦٧٧٩ أسرة — وبلغ مجموع أفرادها ٨٣٣٨٩٥ مواطناً .

بالإضافة إلى ماسيتم توزيعه اعتباراً من شهر يوليو سنة ١٩٦٣ وتبلغ مساحته ١٩٥٢٥٥ فداناً ينتفع بها ٦٥٠٨٣ أسرة قوامها ٣٢٥٤١٥ مواطناً .

وبذلك يكون مجموع أراضي الإصلاح الزراعى الموزعة حتى نهاية سنة ١٩٦٣ ١٣٧١٢٨ فداناً انتفع بها ٨٦٢٠٢٣ أسرة قوامها ٣١٠١٥٩١٠ مواطنين كانوا أجراء وأصبحوا ملاكاً . أما باقى المساحة المستولى عليها وقدرها ٣١٦٣٥٠ فداناً فيرجع أسباب عدم توزيعها إلى ما يأتى :

١٧٧٠٠ فدان بساتين اتخذت الوزارة بشأنها إجراءات تكون شركة اقتصادية لحين استغلالها والمساهمة فى زيادة صادرات الجمهورية من الفواكه المصرية .

١٦٥٤١٦ فداناً من الأراضى البور التى لم يتمكن ملاكها الأصليون من استغلالها وتجري الوزارة

استصلاحها وقد أمكن حتى الآن استصلاح
٤٧١٢٢ فداناً من هذه المساحات وجرى
استزاعها للوصول بها إلى الحد الإنتاجي
قبل توزيعها .

١٨٦٧٣ فداناً أراض ضعيفة الإنتاج — وتقوم الوزارة
بتحسينها حتى يمكن توزيعها .

١٧٣٧٢ فداناً مخصصة للمباني والتوسع السكني والمنافع العامة .

٩٧١٨٩ فداناً أراض عليها إشكالات قضائية وبعضها مملوك
على المشاع وقد بلغت حالات الاعتراض على
الاستيلاء عليها ١١٥٣٨ حالة تم الفصل قضائياً
في ٢١٨٢ حالة حتى عام ١٩٦٣ .

والإسراع في حل تلك المنازعات شكلت
عدة لجان قانونية للفصل في صحة تصرفات
الملاك — قامت بالفصل في ٣٠١٨ حالة أخرى
وقد تم الاتفاق مع وزارة العدل على زيادة
عدد اللجان القضائية إلى ثلاث لجان وبذا سيتم
الانتهاء من باقي القضايا في عامين على الأكثر
وتوزيع الأراضي التي يثبت صحة الاستيلاء عليها .

٣١٦٣٥٠ فداناً

ثانيا : بالنسبة لتوزيع الأراضى المستصلحة :

لم يقتصر التوزيع على الأراضى المستولى عليها . . بل تقوم الوزارة بتوزيع المساحات المستصلحة الجديدة والتي تبلغ درجة الإنتاج الاقتصادى .

فقد تم استصلاح مساحة ٣٣٠.٠٠٠ فدان بوادى النيل والصحارى وجارى استزراعها - بلغ منها درجة الإنتاج الاقتصادى حتى الآن ٨٧٧.٠٠ فدان ، وزع من هذه المساحات حتى نهاية ١٩٦٢ مساحة ٢٧٣٢٢ فدانا - انتفع بها ٥٣١٦ أسرة قوامها ٢٦٥٨٠ مواطنا . كما تم سنة ١٩٦٣ توزيع مساحة ٦٠٣٧٩ فدانا أخرى ينتفع بتمليكها ١٨٨٧٥ أسرة قوامها ٧٢٩٧٥ مواطنا .

وتشمل المساحة السالفة الذكر ٢١٠٠٠ فدان تم استصلاحها بمنطقة كوم أمبو تم توزيعها على أهالى النوبة فور تهجيرهم تنفيذا لمشروع السد العالى .

توزيع الأراضى المستصلحة على عمال القراهيل :

بالإضافة إلى هذه المساحات ، سيتم توزيع ١٨٠٠٠ فدان من الأراضى التى تم استصلاحها ولم تبلغ درجة الإنتاج على عمال

التراحييل الذين بذلوا جهوداً في استصلاحها وخريجي المعاهد الزراعية مع منحهم أجراً يومياً قدره ١٨ قرشاً حتى تصل هذه الأراضي لدرجة الانتاج على أن يتم إيقاف صرف هذا الأجر بعد عامين على الأكثر .

أصمالي الأراضي التي تم توزيعها عام ١٩٦٣ :

ويمكن إجمال المساحات التي تم توزيعها حتى أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ كالآتي : —

١٩٥٢٥٥ فداناً من الأراضي المستولى عليها والمسماة للإصلاح الزراعي .

٣٩٣٧٩ فداناً من الأراضي المستصلحة التي بلغت درجة الحدية الانتاجية .

٢١٠٠٠ فدان من الأراضي المستصلحة بمنطقة كوم أمبو والمحخصة لتهجير أهالي النوبة .

١٨٠٠٠ فدان من الأراضي المستصلحة وزعت على عمال التراحييل وخريجي المدارس الزراعية .

٢٧٣٦٣٤ مجموع المساحات التي تم توزيعها عام ١٩٦٣

بمخلاف ٦٤٠٠٠ فدان وزعت سنة ١٩٦٤

عملية التوزيع :

ويجري توزيع الأطياف المستولى عليها تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له وفقاً لقواعد يمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً : مخصصات الأراضي للتوزيع :

تقوم مناطق الإصلاح الزراعي الإقليمية بمخصصات الأراضي المستولى عليها التي تكون صالحة للتوزيع وتعد البرنامج السنوي العام للتوزيع ثم يعرض على مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإقراره ويبلغ البرنامج إلى الإدارات المختلفة والمراقبات والمناطق الإقليمية لتقوم كل منها في حدود اختصاصها بتنفيذ ما يتعلق بها منه .

ثانياً : لجان البحث :

٢ — تتولى أعمال لجان البحث على الطبيعة في كل قرية لجان محلية تشكل برئاسة الباحث الاجتماعي المختص بإدارة التوزيع وعضوية كل من : ناظر زراعة الإصلاح الزراعي التابعة لها الأراضي محل التوزيع ومندوب من المحافظة يعين بقرار من

المحافظ وعمدة القرية وشيخ القرية وشيخ العزبة ومآذون القرية وصرافها ، ومندوبين عن أهالى القرية يصدر بتعيينهما قرار من المحافظ إذا لزم الأمر على أن يراعى اشتراك اللجان القروية لقرى البحث .

٢ — إعماله المواطنين :

وتعلن اللجنة فى محال الإقامة التى يتم تحديدها على الوجه المتقدم عن وجود مساحات للتوزيع وينبه على كافة المواطنين المقيمين فى القرية ويرغبون فى الاستئجار التقدم إلى اللجنة فى مقر انعقادها وذلك خلال مدة معينة تحددها اللجنة فى الاعلان بحيث لا تقل مدة قبول الطلبات عن ثلاثة أيام .

وتتولى اللجنة تسجيل البيانات التى يدلى بها من يتقدم إليها من طالبي الانتفاع بالتوزيع بشكل صريح وواضح فى الجداول المعدة لذلك . ويوقع طالب الانتفاع على البيانات الخاصة به ويوقع كل من أعضاء اللجنة فى نهاية كل جدول مع ذكر أسمائهم واضحة . وبعد جمع البيانات اللازمة يقوم رئيس لجنة البحث والباحث الاجتماعى بتصفية طالبي الانتفاع على أساس أن يستبعد من الانتفاع الجديد :

- (أ) ذوو الملكيات الخاصة التي تبلغ فدانين فأكثر .
(ب) ذوو المهن والوظائف أيا كان نوعها .
(ج) جميع ذوى السوابق وزوجاتهم .
(د) جميع من سبق انتفاعهم بأنفسهم أو ضمن عائلات ذويهم .

وفي جميع الأحوال يراعى عند تقدير عدد أفراد أسرة طالب الانتفاع بالتوزيع أن تكون طبيعة تكوينها بحيث لا يدرج في الاستمارة منها إلا طالب الانتفاع وزوجته وأولاده ووالديه إذا كان هو العائل الوحيد وليس لهما مصدر رزق آخر .

أفضليات التوزيع :

ويكون ترتيب أفضليات التوزيع وبشرط توافر سائر الشروط المقررة للانتفاع بالتوزيع كالاتي :

أولاً : تكون الأولوية في الانتفاع بالتوزيع للمستأجرين واضعى اليد وفقاً للكشوف الرسمية المعتمدة من منقطة الإصلاح الزراعى الإقليمى المختصة .

ثانياً : تكون الأولوية في التوزيع بين المنتفعين الجدد بعد ذلك لأفراد قواتنا المسلحة فى اليمن ممن أدوا بيسالة وشرف

أسمى واجب قومي بتضحياتهم في سبيل حق الشعب العربي باليمن
في الحصول على حياة حرة كريمة وفقاً للترتيب الآتي :

١ — لأسر شهداء أفراد القوات المسلحة في الجمهورية
العربية اليمنية .

٢ — لأسر المصايين من أفراد القوات المسلحة في الجمهورية
العربية اليمنية .

٣ — لأسر من حارب من أفراد القوات المسلحة في الجمهورية
العربية اليمنية .

ويقصد بالأسرة في هذه الحالات أسرة المجند نفسه أو والديه
وإخوته الذين يقيمون معاً في معيشة واحدة .

٤ — لمن تزعّت ملكياتهم الخاصة من الأراضي الزراعية
لمنفعة عامة بنفس الزمام الذي يجري فيه التوزيع .

٥ — للخدمة السائرة بالإصلاح الزراعي وخفرائه التابعين
للجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي . بشرط أن تكون
وظائفهم قد ألغيت وأن تنهى خدمتهم فعلاً قبل تسليم الأرض
الموزعة عليهم .

٦ — لجنود القوات المسلحة الذين تم تسريحهم منذ ٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢ حتى تاريخ التوزيع .

٧ — للأكثر عائلة والأقل مالا من المقيمين في محلات الإقامة

التي يقرر انتفاع المقيمين فيها .

ثالثاً : تكون الأولوية عند توزيع الأراضي المسلمة من وزارة

الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طبقاً للقانون رقم ٤٤

لسنة ١٩٦٢ لمن تتوافر فيه الشروط المقررة للانتفاع بالتوزيع

من المستأجرين واضعى اليد ثم لمن تتوافر فيه شروط التوزيع

من أسرة الواقف المستحقين في الوقف من ريع الأراضي التي

يجرى توزيعها ثم لبقية الأفضليات المنصوص عنها في البند « ثانياً »

السابق ذكره .



تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر

سبتمبر عام ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعي هادفاً إلى تحقيق رسالة اجتماعية اقتصادية بناءً وتنظيم أوضاع طالما عانى منها الفلاح — المالك الحقيقي للأرض ، وكان من أهدافه الهامة إيجاد تنظيم سليم للعلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية سواء أكانت إيجاراً أم مزارعة . فعنى هذا القانون بأن يشمل المواد الهادفة إلى تحقيق هذا التنظيم . ولما كانت مساحة الأراضي الزراعية المؤجرة تبلغ نحو ثلاثة ملايين فدان تقريباً أى حوالى نصف الرقعة المنزرعة بالبلاد وأن كثيراً من صغار الزراع يعتمدون بصفة رئيسية فى معاشهم على ما تدره تلك الأطيان المؤجرة إليهم من ريع . ولا شك أنه لولا تدخل المشرع بالنص على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لحرمت الكثرة الغالبية من صغار الزراع الذين يستأجرون تلك المساحة الكبيرة من الأراضي الزراعية من مصدر رزقهم الوحيد وما يترتب على ذلك من خفض مستوى معيشتهم وانتشار البطالة بينهم فى الوقت الذى تسعى فيه الدولة إلى توفير دخل معقول لكل مواطن .

وفي تجربة العشر السنوات في مجال تطبيق هذا القانون لاحظت أجهزة وزارة الإصلاح الزراعي وجود بعض الثغرات في هذه المواد حالت دون تحقيق كامل لبعض ما تضمنه القانون من أهداف وسمحت في الوقت ذاته بتلاعب البعض مؤدياً ذلك إلى سوء استغلال المستأجر وإهدار بعض الحقوق التي سعى القانون إلى تمكينه من الحصول عليها .

لذلك صدرت قوانين متتالية لتنظيم هذه العلاقة لسد الثغرات التي ظهرت في مجال تطبيق القانون حتى يتحقق هدف قانون الإصلاح الزراعي كنظام اشتراكي مؤدياً رسالته الاجتماعية الاقتصادية برفع مستوى معيشة الطبقات الكادحة وتحقيق أسباب الاستقرار لهم .

وتبين أن تلك الثغرات تتجمع بصفة خاصة في نظام تأجير الأراضي الزراعية وتتضح أغلبها من البنود التالية :

١ — مخالفة أحكام المادة (٣٣) من قانون الإصلاح الزراعي التي تحدد الحد الأقصى للإيجار بسبعة أمثال الضريبة وذلك بأن يتقاضى المؤجر من المستأجر — علاوة على الأجرة القانونية مبلغاً إضافياً دون أن يكون هناك دليل كتابي على ذلك .

٢ — يرفض بعض المؤجرين إعطاء مخالصات للمستأجرين

عما يتقاضونه منهم خصما من أصل الإيجار وما يترتب على ذلك أحيانا من تكرار مطالبة المؤجر بهذه المبالغ .

٣ — ويحدث أحيانا أن يلتزم المالك بالأجرة القانونية ، ولكنه يتحايل عليها عن طريق آخر هو المبالغة في تقدير المصاريف الإضافية التي يلتزم بها المستأجر كمصاريف الحفر والرى بالآلات ومصاريف تطهير المراوى والمصارف المشتركة بين المستأجرين واستعمال الآلات الميكانيكية وغير ذلك ويساعد المالك على ذلك خلو القانون من أحكام تحدد هذه المصروفات تحديدا واضحا .

٤ — التحايل في تحديد ما يخص المساحة المؤجرة من المنافع ، كما في حالة زراعة المالك لجزء من أطيانه على الذمة وتأجيره للجزء الآخر ويحمل الجزء المؤجر من المنافع بنسبة تزيد عن النسبة الحقيقية التي تخصها .

ونظرا لعدم وجود أحكام ملزمة تحدد التزامات كل من المالك والمستأجر في نظام المزارعة فقد أثبت العمل كثيراً من حالات الخروج على حكم النص المشار إليه بأن يحصل المالك من ريع الأرض المؤجرة على أكثر من نصيبه القانوني .

٥ — كما أثبت العمل أن اللجان المنشأة بالقانون رقم ٤٧٦

لسنة ١٩٥٣ فى المراكز للفصل فى المنازعات الخاصة بامتداد عقود الإيجار الخاصة بالأراضى الزراعية لم تؤد رسالتها كما ينبغى ويرجع ذلك إلى عيب فى تشكيلها إذ أنها مشكلة برياسة وكيل نيابة ، وهو فى الغالب مثقل بأعباء وظيفته الأصلية مما لا يترك له مجالاً لعقد هذه اللجان فى مواعييدها والنفاذ إلى طبيعة المنازعات المعروضة على تلك اللجان ، الأمر الذى أتاح لممثل الملاك فى اللجان الحصول على قرارات غير عادلة .

٦ — يلجأ بعض الملاك إلى تغيير نوع الإيجار أثناء مدة التعاقد على الوجه الذى يحقق لهم أكبر المصلحة وذلك على حساب المستأجر كذلك لاحظت الوزارة أن مقتضى أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بنظام بطاقات الحيازة الزراعية هو إثبات بيانات الحيازة باسم المستغل للأرض أى الحائز الفعلى لها والقائم على زراعتها ، . . ومن المعلوم أنه إذا أمكن — فى الغالب من الأمور — تحديد الحائز الفعلى فإن هذا التحديد عسير فى نظام المزارعة لأن كلا من المالك والشريك يعتبر حائزاً فعلياً للأرض ، فضلاً عن أنه فى الحالات التى لا يوجد فيها عقد مكتوب قد يشور الخلاف على من يكون الحائز الفعلى ، مما يتعذر معه تطبيق القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

لذلك قامت الدولة بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بما يسد الثغرات التي أوشحتها تجربة السنوات العشر في عمر الإصلاح الزراعي . وأصدرت تحقيقا لذلك القوانين المعدلة للقوانين السابق ذكرها وهي على التوالى :
قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ وفيما يلي أهم ما تضمنته القوانين الجديدة .

١ — إن العلاقة الإيجارية سواء بالنقد أو المزارعة لا بد أن تثبت بتحرير عقد إيجار بين المالك والمستأجر على أن يكون العقد من ثلاث صور إحداها للمالك والثانية للمستأجر والثالثة تودع بمقر الجمعية التعاونية الزراعية . ويقع عبء الإيداع على المؤجر ما لم يتفق الطرفان على أن يتولى المستأجر الإيداع ويثبتا اتفاقهما في العقد .

٢ — في حالة امتناع أحد طرفي العقد عن توقيعه يخطر الطرف الآخر الجمعية التعاونية الزراعية المختصة التي عليها أن تتحقق من قيام العلاقة الإيجارية فإن ثبت لها قيامها تولت كتابة العقد من ثلاث صور توزع كما سبق ذكره . وفي هذه الحالة يلزم

الطرف الممتنع عن التوقيع بأن يؤدي إلى الجمعية مصاريف إدارية بنسبة ١ ٪ من الأجرة السنوية للعين المؤجرة محسوبة بسبعة أمثال الضريبة الأصلية وبحيث لا تقل هذه المصاريف عن جنيه ولا تزيد على عشرة جنيهات وتحصل بطريق الحجز الإداري .

٣ — لا يجوز خلال مدة العقد الجمع بين نظام الإيجار بالنقد ونظام الإيجار بالمزارعة .

٤ — يجوز لمن يرغب في تأجير أراضيه نقدا أو مزارعة أن يخطر الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بالأرض المراد تأجيرها وموقعها وتتولى الجمعية تأجيرها إلى صغار الزراع في القرية التي تقع في دائرتها الأرض وفي هذه الحالة يبرم العقد بين المؤجر والمستأجر تحت إشراف الجمعية وفي جميع الأحوال يجوز للمؤجرين أن يعهدوا إلى الجمعيات التعاونية بتحصيل الإيجار مقابل مصاريف إدارية مقدارها ٦ ٪ من المبالغ التي تحصلها .

٥ — في حالة الإيجار بالنقد يلزم المؤجر بتسليم المستأجر مخالصة مكتوبة عن كل مبلغ يؤديه خصما من الإيجار فإذا رفض المؤجر ذلك فعلى المستأجر إيداع المبلغ أمانة في صندوق الجمعية التعاونية

الزراعية المختصة مقابل إيصال — كذلك تثبت بيانات الحيازة
بالبطاقة الخاصة بذلك باسم المستأجر .

٦ — في حالة الإيجار بالمزارعة لا يجوز أن يزيد نصيب
المؤجر عن النصف بعد خصم جميع المصروفات موزعة كالآتي :

(أ) ما يلزم به المؤجر :

١ — جميع الضرائب الأصلية والإضافية :

٢ — الترميمات الكبيرة والتحسينات اللازمة للزراعة والمباني .

(ب) ما يلزم به المستأجر :

١ — جميع العمليات اللازمة للزراعة سواء أداها بنفسه
أو بأولاده أو بعماله أو بالماشية .

٢ — التسميد بالسباد البلدى .

٣ — جمع المحصول .

٤ — تطهير القنوات والمصارف غير الرئيسية .

٥ — إصلاح آلات الري والزراعة العادية .

(ج) ما يلزم به المؤجر والمستأجر مناصفة :

١ — ما يلزم الزراعة من التقاوى والأسمدة الكيماوية .

٢ — مقاومة الآفات والحشرات سواء باليد أو بالمبيدات .

٣ — الرى بالآلات الميكانيكية حسب الأسعار التى تحددها
وزارة الأشغال .

٤ — تطهير القنوات والمصارف الرئيسية .

٥ — أجور الحفراء والحولة اللازمين للزراعة .

أما بيانات الحياة فتثبت بالبطاقة باسم المالك ما لم يتفق
الطرفان كتابة فى العقد على أن تثبت باسم المستأجر .

٧ — لا يجوز توقيع الحجز الإدارى على ممتلكات الأرض
المؤجرة نقداً أو بالمزارعة وفاء للضرائب ومستحقات بنك
التسليف أو الجمعيات التعاونية إلا بمقدار ما يخص الأرض من
هذه الديون .

٨ — يقوم بالفصل فى المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية
لجان مشكلة فى كل مركز من قاض يندبه وزير العدل وعضو
نيابة يندبه النائب العام ومفتش الزراعة بالمركز . كما يحضر
اجتماعات هذه اللجان مندوبون من الإصلاح الزراعى ووزارة
الأشغال ومصلحة المساحة والجمعية التعاونية الزراعية المشتركة
بالمركز ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من المحافظ .

وتختص هذه اللجنة بالفصل فى المسائل الآتية :

(١) النظر فى جميع المنازعات القائمة أمام اللجان المشكلة

طبقاً للقانون الملغى رقم / ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ .

(ب) كل خلاف ينشأ حول مقدار المساحة المؤجرة وما يخصها من النافع أو حول تكاليف وأجور الري والتطهير واستعمال الآلات الميكانيكية في أعمال الزراعة وغير ذلك من المصروفات التي يجوز قانوناً إضافتها إلى الإيجار النقدي .

(ج) كل خلاف يثور حول الالتزامات التي يتحملها كل من المالك أو المستأجر في نظام الزراعة .

(د) كل خلاف ينشأ حول استخدام السلف النقدي أو العينية في خدمة الأرض المؤجرة بواسطة طرف عقد المزارعة المثبتة بيانات الحيازة باسمه .

وتعقد هذه اللجنة جلساتها مرة كل أسبوع على الأقل خلال الشهرين السابقين على بدء السنة الزراعية والشهر الأول منها . ثم تعقد اللجنة جلساتها بعد ذلك في المواعيد التي يحددها رئيس اللجنة طبقاً لاحتياجات العمل .

وعلى سكرتيرية اللجنة عرض طلبات الشكاوى المقدمة على رئيس اللجنة خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ تقديمها وتنظر المنازعة بحضور الخصوم أمامها بأنفسهم أو بوكلاء عنهم .

٩ — لا تنظر الدعاوى الناشئة عن الإيجار مزارعة أو نقداً

أمام أى جهة قضائية أو إدارية إذا لم يكن العقد ثابتاً بالكتابة ومودعة نسخة منه بمقر الجمعية التعاونية الزراعية .

وغنى عن القول أن تنفيذ التعديلات السابقة التى وردت بالقوانين الجديدة السابق ذكرها تضع العلاقة بين ملاك الارض ومستأجريها تحت الضوء الكافى الذى ييسر لكافة جهات الإشراف وخاصة الجمعيات التعاونية قطع دابر كل محاولة للخروج على أحكام القانون ويمنع كثيراً من الإشكالات والنزاعات التى لمستها الوزارة فى مدى العشر سنوات من تطبيق القانون الأمر الذى يكفل الاستقرار المنشود ويجعل الفرصة متاحة أمام ثروتنا الزراعية للنمو والتقدم واضعين فى الاعتبار حماية العامل الأول لهذا القانون من كل استغلال أو تلاعب وهو الفلاح .



التنظيم التعاوني

جاء بالميثاق الوطني عن التعاون ما يلي :

« إن التعاون ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذي لم يخرج التعاون الزراعي عن حدوده حتى عهد قريب ، وإنما الآفاق التعاونية في الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

إنها تبدأ مع عمليات تجميع الاستغلال الزراعي التي أثبتت التجارب نجاحه الكبير وتسار عملية التمويل التي تحمي الفلاح وتحرره من المزاين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله وتصل به إلى الحد الذي يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الإنتاج ثم هي معه حتى التسويق الذي يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضاً عن عمله وجهده وكده المتواصل .

إن التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الإنسانية في الريف لمواجهة مشاكله .

الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي :

التعاون للإصلاح الزراعي بمثابة الأساس العريض من البناء

الشاحن والسياح الواقى لصرحه الاقتصادى من الانهيار . كما أنه بمثابة المحرك القوى من الآلة الضخمة يدفعها فى قوة نحو الإنتاج الدائم المستمر بما يقدمه من خدمات اجتماعية واقتصادية يحمى أعضاءها من الزلل والوقوع فريسة الاستغلال ويجعلهم يعملون فى هدوء نحو مضاعفة الدخل بمختلف الوسائل والسبل .

فتكوين الجمعيات التعاونية بعد توزيع الأرض مباشرة يمكن الفلاح من الانتفاع بمزايا الإنتاج الواسع مع حصوله على قطعة من الأرض ، فربط هذه المساحات الصغيرة فى نطاق واسع يمكن من اتباع الطرق الزراعية الفنية الحديثة واستعمال الآلات وتحسين طرق الري والصرف ومقاومة الآفات . . الأمر الذى يؤدى إلى تقليل نفقات الإنتاج وتحسينه والحصول على أسعار مجزية لهذا الإنتاج ، وتعمل هذه الجمعيات التعاونية بنظام مشرف عليه يؤدى إلى التوعية مع الربط بين حاجة هذه الجمعيات وإنتاجها وبين الحاجات المختلفة للسوق الاستهلاكية وبين ما تراه الدولة لازماً لدعم إمكانياتها .

لهذا ربط قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بين توزيع الأراضى على المنتفعين بأحكامه وبين إنشاء جمعيات تعاونية زراعية تعمل على ضم جهود الأفراد الذين آلت إليهم

ملكية الأراضى المستولى عليها فى القرية الواحدة ومن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة لتعمل فى قوة خلاقة وتؤدي خدمات لا يمكن القيام بها بصورة فردية مشتتة .

فتكوين الجمعيات التعاونية هو الضمان الرئيسى للمحافظة على الإنتاج ورفع مستوى معيشة الفلاح بإعطائه جميع التسهيلات الاقتصادية والاجتماعية فتقدم ما يحتاج إليه من معونة فنية ومادية ..

فنصت المادة ١٨ من القانون على أنه « يتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة ومن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة . ويجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية إنشاء جمعية واحدة لأكثر من قرية إذا اقتضت الحالة ذلك » .

كما عدت المادة ١٩ منه الأعمال التى تقوم بها الجمعيات التعاونية على النحو الآتى :

(أ) الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الأراضى المملوكة لأعضاء الجمعية .

(ب) مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأرض كالبنذور والسماد والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

(ح) تنظيم زراعة الأراضي واستغلالها على خير وجه
بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات
وشق الترع والمصارف .

(د) بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن يخصم
من ثمن المحصولات أقساط ثمن الأرض والأموال الأميرية
والسلف الزراعية والديون الأخرى .

(هـ) القيام بجميع الخدمات الزراعية التي تتطلبها حاجات
الأعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

فصل في الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي :

وتخضع الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي أساساً للقواعد
المقررة بالنسبة للجمعيات التعاونية بوجه عام ومع ذلك تتميز عن
هذه الجمعيات الأخيرة من نواح معينة نجلها فيما يلي :

١ - هذه الجمعيات إجبارية أي إلزامية :

فقد نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
على ما يأتي « تكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن
آلت إليهم الأرض المستولى عليها في القرية الواحدة ومن
لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة . . . » .

٢ - إنه هذه الجمعيات متعددة الأغراض :

فهي لا تقوم على التخصيص الملحوظ في الدول التي ازدهرت فيها الحركات التعاونية بل نراها تقوم بعملها كجمعية تسليف وجمعية توريد وتسويق وجمعية خدمات في الوقت ذاته وقد نصت على ذلك المادة ١٩ والتي عدت الخدمات التي تؤديها هذه الجمعيات .

٣ - إنه هذه الجمعيات موجهة :

فهي تعمل تحت إشراف موظف معين إذ تقرر المادة ٢٠ من قانون الإصلاح الزراعي ما يأتي :

« تؤدي الجمعية التعاونية أعمالها تحت إشراف موظف تختاره وزارة الشؤون الاجتماعية ويجوز أن يشرف الموظف على أعمال أكثر من جمعية تعاونية واحدة » .

بفئة تكوين الجمعيات التعاونية :

وهذه الجمعيات تؤسس طبقاً لنظام داخلي موحد ولا تختلف من جمعية إلى أخرى إلا في تحديد منطقة العمل وعدد أعضاء مجلس الإدارة وطريقة انتخابهم طبقاً لنظام الدورات الزراعية

أو بالانتخاب العام وتتكون الجمعيات التعاونية من الفلاحين
المنتفعين حتى لا يكون هناك مجال لسيطرة طبقة على طبقة .

وفي كل جمعية مشرف زراعى مسئول عن إنتاج القرية أمام
مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وكل جمعية مكفول
لها الإمكانيات المادية والفنية فقد زودت الهيئة العامة للإصلاح
الزراعى جميع المناطق بأجهزة هندسية وزراعية وحسائية
ويعطية واجتماعية وإدارية . فهي أحدث مثل للتنظيم التعاونى
لصغار الملاك . وهى تسير لمصلحة هؤلاء الملاك . وللمصلحة
العامة للدولة .

التنظيم التعاونى بالإصلاح الزراعى :

تتكون جمعيات الإصلاح الزراعى التعاونية من تنظيم هرمى
يبدأ من القاعدة بالجمعيات المحلية وينتهى بالجمعية التعاونية العامة
للإصلاح الزراعى بالقاهرة وسنشرحها فيما يلى :

١ - الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية :

وهى المنظمة التعاونية بالقرية وتضم إلى عضويتها الأعضاء
المنتفعين بالتملك أو التأجير فى الإصلاح الزراعى كما يجوز أن تقبل

في عضويتها من لا تزيد حيازته على امتلاك خمسة أفدنة من الأفراد العاديين . يديرها مجلس إدارة مكون من خمسة أو عشرة أو خمسة عشر عضواً حسب حجم الجمعية أو عدد الدورات التي تتمثل في مجلس الإدارة ولا يمكن أن يقل عدد أعضائها عن خمسة .

٢ - الجمعية التعاونية الزراعية المشتركة :

وهي المنظمة التعاونية بالمنطقة الجغرافية التي يشرف على معالم الإصلاح الزراعي بها جهاز الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمسمى بالمنطقة .

وتضم في عضويتها جميع الجمعيات التعاونية المحلية المؤسسة بزمam المنطقة وتساهم فيها هذه الجمعيات وما يستجد تأسيسه منها في منطقة عملها .

ويديرها مجلس إدارة مكون من ١٥ عضواً ينتخبون من بين أعضاء مجالس الإدارة للجمعيات المحلية وعلى النحو الذي حدده القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر في هذا الشأن والذي يقضى بأن يكون توزيع مقاعد مجالس إدارة الجمعية التعاونية المشتركة بحيث تمثل كل جمعية تعاونية محلية بالإصلاح الزراعي عضو واحد على الأقل وتستكمل بعد ذلك باقي المقاعد من حصولوا

على أكثر الأصوات من المرشحين دون النظر إلى الجمعيات المحلية التي يمثلونها .

كما يقضى كذلك بأن تتكون هيئة المكتب فيها من رئيس وسكرتير وأمين صندوق وذلك بخلاف الجمعيات المحلية التي تتكون هيئة المكتب فيها من سكرتير وأمين صندوق ورئاسة الجلسات دورية بين أعضاء المجلس .

وطريقة تأسيسها هي نفس طريقة تأسيس الجمعية المحلية مع اختلاف عقود التأسيس فلها عقد تأسيس خاص بها .

٣ - الجمعية التعاونية المركزية :

وهي الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي بالمحافظة وتشمل منطقة عملها محافظة كاملة تضم في عضويتها الجمعيات المشتركة في المنطقة وكذا الجمعيات المحلية أيضا ويديرها مجلس إدارة مكون من ١٥ عضواً .

٤ - الجمعية التعاونية الزراعية العامة للإصلاح الزراعي :

تكونت هذه الجمعية لتكون الجمعية الأم لجمعيات تعاون الإصلاح الزراعي ومقرها القاهرة وهي تتولى الآن إمداد

الجمعيات التعاونية المحلية والمشاركة باحتياجاتها التي لا تتوفر في مخازن وشون بنك التسليف الزراعي والتعاوني أو التي لا تتوفر في الأسواق المحلية فتعمل على استيرادها لحسابها وتوزيعها على الجمعيات كآلات الزراعية أو الآلات اللازمة لمقاومة الآفات الزراعية ويديرها مجلس إدارة مكون من وزير الاصلاح الزراعي رئيسا وأربعة عشر عضواً سبعة منهم من موظفي الاصلاح الزراعي يعينهم الوزير والسبعة الآخرون ينتخبون من بين أعضاء مجالس الادارة في الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعي .

عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في الاصلاح الزراعي :

يبلغ عدد الجمعيات التعاونية في اراضي الاصلاح الزراعي ٥٦٥ جمعية محلية وهي جمعيات القرى ذاتها و ٥٠ جمعية مشتركة ولم تجر انتخابات للجمعيات المركزية بالمحافظات والجمعية التعاونية الزراعية العامة للاصلاح الزراعي بالقاهرة .

دور الجمعيات في النشاط الاجتماعي :

والجمعيات التعاونية تقوم بخدمات اجتماعية متعددة فهي تنشئ الوحدات العلاجية وتقوم بتوزيع المساعدات على أوجه

البر العامة والخاصة، وتنفق على غير القادرين في سبيل الاستزادة من العلم والمعرفة لأبناء الفلاحين ، وتوفر سبل الرزق للأسر المحتاجة والمعوزين .

وقد ساعدت الكثير من الجمعيات في إنشاء الخدمات العامة في مناطق عملها بالإضافة إلى الإعانات التي توزعها في المواسم والأعياد .

وتمول الجمعيات هذه الخدمات من تخصيص نسبة ٢٠٪ من صافي أرباحها السنوية للمعونة الاجتماعية .

ورغبة في أن تكون المعونات الاجتماعية في الجمعيات التعاونية خادمة للبيئة ووسيلة لسد النقص في نواحي الخدمة الاجتماعية بالريف وحرصاً على عدم صرف أرصدة المعونة الاجتماعية في أغراض تبعد عن مجال النشاط الاجتماعي وضع نظام للتصرف في هذه الأموال يكفل مساهمة الجمعيات التعاونية في شتى ميادين الخدمة الاجتماعية بالقدر الذي يتطلبه المجتمع الريفي الذي تعمل فيه ، فقد خصص لكل ميدان من ميادين الخدمة نسبة معينة من المعونة الاجتماعية على النحو التالي :

٢٠٪ للمساهمة في المرافق العامة بمنطقة عمل الجمعية .

٢٠٪ للقاعات الثقافية والأندية الريفية .

- ١٠. / للرسوم الدراسية .
- ١٠. / للاعانات الدراسية .
- ١٠. / مكافآت تشجيعية لزيادة الانتاج .
- ١٠. / بر وزكاة بمنطقة عمل الجمعية .
- ١٠. / للمساعدة في حالات الوفاة .
- ٥. / للاشتراك في المشروعات الثقافية والصحية والاجتماعية .
- ٥. / احتياطي (لأوجه طارئة أو لتغطية عجز في البنود السابقة) .

وحتى يمكن الوقوف على مدى ملائمة هذه النسب للاحتياجات الفعلية لكل بند من البنود السالف ذكرها تم إنشاء سجل لرصد المعونات الاجتماعية المختلفة ويمكن من تحليل أرقامه معرفة مدى الملاءمة المطلوبة لتحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية .

الجمعيات كوسيلة لتوصيل الخدمات إلى الريف :

والجمعيات التعاونية تربط بين الأهالي في القرى في وحدات يستطيع عن طريقها توصيل كل إصلاح تعمل له الدولة عن طريق مصالحها الحكومية أو هيئاتها العامة التي تنشأ لتأدية الخدمات العامة في الريف فضلاً عن أن هذه الجمعيات تتطلع أن

تعبّر عن رغبات الأهالى فى القرى تعبيراً صادقاً عن حقيقة شعورهم بالحاجة إلى أنواع معينة من الإصلاح . فهى تثير السبيل أمام الهيئات التى تسعى إلى وضع سياسة إصلاحية على أساس من الواقع ، وتضع تحت أنظارهم ما يحتاجه الأهالى فعلاً من ضرورة الإصلاح .

الاشتراكية فى التعاون :

ومن المؤكد أن الأسلوب التعاونى يتمشى مع روح اشتراكيّتنا لأنه يهذب من النشاط الخاص ويحافظ عليه كما يسعى فى الوقت نفسه إلى تحقيق عدالة التوزيع وديمقراطية الإدارة .

التعاون وعدالة التوزيع :

وللتعاون فوائد مادية كبرى لمنع الاستغلال وسيطرة رأس المال على المجتمع وهو لا يكاد يترك مجالاً اقتصادياً أو اجتماعياً إلا خصصه لصالح المجموع وبوجه خاص مصالح صغار المنتجين والمستهلكين بحيث تسود علاقات من التفكير لصالح الجماعة وعدالة التوزيع . والبعد عن الأنانية مع تحقيق ديمقراطية المال والخدمات فضلاً عن توفير السلع والتخلص من شرور الوسطاء .

ويتم ذلك في إطار من المساواة ، إذ أن الأساس في توزيع الخدمات هو الفرد وإن الأساس في توزيع الأرباح هو الخدمات التي أدتها الجمعية لهذا الفرد وليس رأس ماله الذي ساهم به في الجمعية .

التعاون والديمقراطية :

والتعاون بمجرد قيامه على أسس صحيحة واتخاذ الأساليب الحرة في التكوين والإدارة والعمل يربى الفلاح تربية ديمقراطية صحيحة ويرسى قواعد الحياة النياية السليمة فضلاً عن توسيع آفاق التفكير والوعى عنده وتبصيره بحقوقه وواجباته .

وهو نظام يقوم على مبدأ الديمقراطية ويحول حقوقاً متساوية لجميع أعضاء الجمعية المنتمين إليها فهو لذلك أصلح النظم لنشر المبادئ الديمقراطية الصحيحة بين الأفراد عن طريقة ممارسة أعضاء الجمعية لحقوقهم حيث يتعلمون كيف يختارون الأشخاص الصالحين من بينهم لإدارة جمعيتهم كما يتعلم الآخرون كيف يلتزمون حدودهم وكيف يكونون رجالاً مخلصين للخدمة العامة .

الجمعيات التعاونية أقرب إلى طبيعة البيئة المصرية :

وقد وضع لكل جمعية تعاونية نظام داخلي حسب ظروف

القرية وطبيعة البيئة وظروف الجيرة ومساحة الأرض المستولى عليها بحيث تتمكن الجمعية من خدمة أعضائها على أحسن وجه .
ولذلك تختلف أنظمة هذه الجمعيات من منطقة لأخرى تبعاً لتغير هذه الظروف وإن كانت تجمعها جميعاً أسس موحدة عامة هي :
١ — وجوب تكوين المنتفعين بالتملك لجمعية تعاونية تضمهم لخدمة مصالحهم المشتركة .

٢ — تتكون هذه الجمعيات من طبقة على مستوى واحد وهي طبقة صغار الزراع الذين يملكون أراضى تتراوح مساحتها بين فدانين وخمسة أفدنة .

٣ — تعين كل جمعية مشرف لها وتتحدد اختصاصاته ومسئوليته في النظام الداخلى للجمعية .

٤ — اشتراك كل عضو في الجمعية برأسمال يتناسب مع الخدمات التى ستؤديها له الجمعية بمقدار سهم عن كل فدان .

٥ — مراعاة تمثيل الملاك الجدد في عضوية الهيئات الإدارية للجمعية بالصورة التى تؤديها له الجمعية .

خدمات الجمعيات التعاونية الزراعية :

حققت الجمعيات التعاونية الزراعية فى أراضى الإصلاح الزراعى الخدمات الآتية :

رأس مال الجمعيات التعاونية :

أصبح عدد الجمعيات التعاونية المحلية للإصلاح الزراعي ٥٥٠ جمعية تضم جميع المنتفعين بالتملك طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي وقد بلغ رأس مال هذه الجمعيات مع الاحتياطي مبلغ ١٣٦٥ر٣٣٥ جنيهاً .

وقد قامت هذه الجمعيات بخدمات كبرى للمنتفعين عن طريق إمدادهم بالتقاوى والأسمدة والبيدات والكيماويات والسلف النقدية والعينية لمنع الاستغلال والسيطرة على مقدرات هؤلاء المنتفعين .

وقد بلغت القيمة النقدية للخدمات الزراعية التي أدتها الجمعيات التعاونية للمنتفعين خلال عام ١٩٦٢ ما قيمته ٩٥٦ر٥١٤ر٦ جنيهاً مقابل ٧٨٧ر٦٧٨ر١ جنيهاً عام ١٩٥٤ — أى زاد نشاطها إلى خمسة أمثال ما كانت عليه منذ ثماني سنوات .

وفي مجال التسويق التعاوني ، تدرج نشاط الجمعيات التعاونية في تسويق القطن تعاونياً من ٠٠٠ر٤٠٠ر١ جنيهاً في عام ١٩٥٤ إلى ٠٠٠ر٨٠٠ر١٠ جنيهاً عام ١٩٦٢ بزيادة توازي ثمانية أمثال ما كانت عليه منذ ثمانية أعوام وكان ذلك حافزاً للأخذ بنظام

التسويق التعاوني للمحاصيل الأخرى ، فشمل تسويق الخضر والفاكهة والأزهار .

ولم تقف رسالة الجمعيات التعاونية عند هذا الحد فحسب بل — تعدته إلى مجالات كثيرة أخرى منها إنشاء الفروع الاستهلاكية لتوفير الحاجات اللازمة للمنتفعين بالقرى وبلغ عدد الفروع التي قامت بإنشائها ٤٤ فرعاً جملة رءوس أموالها ٧٤٩٩٠ جنيهاً — بلغت قيمة مبيعاتها خلال عام ١٩٦٢ وحده ٢٥٦٤٤٩ جنيهاً .

وتقوم هذه الجمعيات التعاونية بأداء خدمات اجتماعية أخرى لأعضائها وتشمل نواحي البر والخدمات الثقافية والصحية .

ففي مجال أعمال البر :

تحقق الجمعيات التعاونية التكامل الاجتماعي بين المقيمين بمنطقة عملها بتخصيص النسب التالية من رصيد المعونة الاجتماعية :

- ١٠٪ لتقديم إعانات عاجلة في حالة الوفاة .
- ١٠٪ لمعونة المحتاجين من الأراامل والعجزة بإعانات شهرية

وفي مجال الخدمات الثقافية :

تخصص الجمعيات ٣٠٪ من المعونة الاجتماعية لخدمات المرافق

العامة — مثل توفير دور العلم والأندية الريفية ووسائل الإعلام والثقافة .

وقد أنشأت الجمعيات ٧٨ نادياً ريفياً ومكتبة ومركزاً للاستعلامات مزوداً بأجهزة التليفزيون .

كما تخصص الجمعيات ١٠ ٪ / إعانات شهرية لمعاونة الطلبة . كما أن هذه الجمعيات تعاون أبناء المنتفعين للحصول على أرقى درجات العلم وعدد كبير منهم بالجامعات الآن .

أما في مجال الخدمات الصحية :

فقد تم الاتفاق مع وزارة الصحة على إنشاء وحدات صحية في حدود ٢٥٠٠ جنيه للوحدة تتحمل الجمعية تكاليف الانشاء إذا بلغ عدد الأسر الاعضاء في منطقة عملها ٥٠ ٪ / فأكثر وتقوم وزارة الصحة بتأثيثها وإدارتها .

وقد بلغ مجموع الوحدات الصحية التي ساهمت الجمعيات في إنشائها هذا العام ٣١ وحدة — ساهمت فيها بمبلغ ٣٨٧٨٠ جنيهاً — يستفيد منها خمسة آلاف أسرة وذلك بخلاف الوحدات التي أنشئت في السنوات السابقة .

وفي مجال وسائل الري :

قامت الجمعيات بتحسين وسائل الري والصرف فحفرت المصارف وطهرت الموجود منها وعممت الآبار الارتوازية في كثير من المناطق لزراعة الأرز وزيادة إنتاج القطن .

وفي مجال الخدمات الآلية :

قامت الجمعيات بشراء الجرارات والآلات الزراعية الحديثة واستخدامها في جميع العمليات الزراعية بطريقة جماعية مما يسر خدمة الأرض بتكاليف تقل عن الخدمة الآلية المماثلة بما يقرب من ٥٠٪ إلى ٦٠٪. وأمكنها عن طريق آلات الري توصيل المياه للأعضاء بالقدر اللازم وفي المواعيد المحددة وكان من نتيجة ذلك أن زاد الإنتاج زيادة ملموسة .

وفي مجال تنمية الثروة الحيوانية :

بدأت الجمعيات في أداء رسالتها في هذا الصدد عن طريق التأمين على الماشية وأقامت مراكز لرعاية الحيوان طبياً وتم توزيع عجول للتربية على الفلاحين بالتقسيم على مدى خمس سنوات كما تم توزيع أكثر من مليون دجاجة من الدواجن الأجنبية الممتازة في إنتاج اللحم والبيض .

ثم كان مشروع ناصر الذى يهدف إلى توزيع الماشية على الفلاحين الذين لم يستفيدوا من توزيع أراضى الإصلاح الزراعى بإعطاء كل فلاح جاموسة تدر عليه دخلاً مساوياً لدخل فدان من أخصب الأراضى الزراعية وينقسم المشروع إلى قسمين : أولهما : مشروع التربية وهو مشروع عمل محطات لتربية الماشية الممتازة والسلالات الجيدة منها فى أراضى الإصلاح الزراعى وهذه المحطات تعمل على زيادة عدد الماشية الممتازة وتربيتها بأحسن الطرق حتى تصل إلى السن التى يجوز فيها توزيعها على الفلاحين . وتوزيع عشائر لتحقيق للفلاح فائدة سريعة . هذا علاوة على عمل المحطات من ناحية إجراء عمليات التحسين الوراثى والانتخاب للسلالات الممتازة .

وثانيهما : مشروع التوزيع وهو توزيع الماشية على الفلاحين الذين تنطبق عليهم شروط معينة ويقوم كل فلاح توزيع عليه الماشية بالتأمين عليها لدى الجمعية التعاونية فإذا نفقت الماشية المؤمن عليها تدفع له الجمعية التعاونية بواقع ٧٥٪ من ثمنها على حسب آخر تأمين لها . وتجرى عمليات التوزيع لتعم فائدة المشروع المجتمع الريفى بأكمله من أجل زيادة دخل الفلاحين ورفع مستواهم .

وفي مجال الرعاية الاجتماعية :

واهتمت الجمعيات بالناحية الاجتماعية لتحسين أحوال أعضائها فأقامت مساكن صحية وقرى نموذجية بنواحي درين وإنشاص ودميرة والتوفيقية وغيرها وأصبح المجتمع الريفي الاشتراكي التعاوني مجتمعاً ناهضاً يخطو خطواته الأكيدة في سبيل التقدم .

كذلك سارت الجمعيات في طريق نظام التكافل الاجتماعي فخصت مرتبات ثابتة للأرامل والفقراء واليتامى وأعطت إعانات للمكويين والمرضى والعاجزين عن العمل ومبالغ لتعويض الكوارث .

ولم يقف ذلك على جمعية بذاتها بل تعداها إلى تعاون شامل بين الجمعيات جميعها .

ولا تقتصر خدمات هذه الجمعيات على تقديم البذور والأسمدة والجرارات والسلف بل دخلت ميدان الصناعات الريفية كصناعات الألبان وضرب الأرز والمحالج ومصانع الأعلاف .

بنك التسليف الزراعي :

واستعان الإصلاحيون الزراعيون ببنك التسليف الزراعي والتعاوني

فاستطاع أن يمد الفلاح بالسلف العينية والتقنية وبلا فائدة فبلغ مجموعها ٦٠ مليون جنيه تمثل في سلف عينية كالتقاوى والأسمدة والمبيدات وشراء الآلات الزراعية .

ونجحت تجربة تحويل ٢٧ جمعية تعاونية إلى بنك للقرية ، وفي نهاية عام ١٩٦٣ سيصل عدد البنوك إلى ١٠٠ بنك .
وفي الميزانية الجديدة رصد مبلغ ٢٤ مليون جنيه للمؤسسة التعاونية الزراعية . . لتواصل خدماتها والتوسع في مشروعات المجتمع الريفي .



رعاية الدولة للفلاح

فروع التورة بعد اثنتى عشرة سنة :

التشريعات المخففة من الأعباء المالية للفلاحين :
وفضلا عما تقدم من وضع قوانين تحدد العلاقة بين المالك
والمستأجر لضمان استقرار المستأجرين وزيادة الإنتاج مع كفالة
حق المالك فى الحصول على حقوقه فقد سارت السياسة العامة
للدولة على التخفيف عن كاهل الفلاح فى حياته الجديدة عن
طريق خفض تكاليف الإنتاج والالتزامات التى يقوم بأدائها
لخزانة الدولة سواء أكانت أقساطا أم ضرائب فأصدرت
الحكومة القوانين الآتية :

١ — القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ :

ويقضى بإعادة تقدير أثمان الأراضى المستولى عليها لتكون
قيمتها متكافئة مع قدرتها الإنتاجية بواسطة لجان خاصة وحتى
لا يدفع المالك الجديد ثمنا لا يتناسب مع ما يحصل عليه من ريع
استغلال الأرض .

٣ - القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ :

وتخفيفاً عن كاهل الفلاحين أصدر الرئيس جمال عبد الناصر القانون ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ قراراً بقانون بتخفيض ثمن الأرض الموزعة على المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعي إلى الربع وذلك لتكون لهم فرصة الحاضر إلى جانب فرصة المستقبل ولكي لا يتحملوا جميعاً من أجل ملكية الأرض حداً من التضحيات يثقل كواهلهم ويعفون أيضاً من أداء الفوائد عن أقساط ثمن الأرض المستحقة الموزعة عليهم .

٣ - القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦١ :

والذي بمقتضاه أعفى من ضريبة الأطيان كل ممول لا يتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانه أربعة جنيهاً في السنة .
أما إذا تجاوزت الضريبة المربوطة على الأطيان أربعة جنيهاً في السنة ولا تزيد على عشرين جنيهاً يعفى من أربعة جنيهاً من الضريبة في السنة .

الخدمات التي تؤديها الدولة :

تقوم الدولة بتأدية خدمات مختلفة للمنتفعين من الملاك الجدد . . وقد أدرجت في الخطة الخمسية للدولة مشروعات مختلفة

لخدمة المنتفعين والعمل على زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية
 المملكة لهم ، ورفع مستوى معيشة المنتفعين لها .
 وقد تم في ثلاث السنوات الأولى من الخطة تنفيذ المشروعات
 التالية : —

عدد	جنيه
إنشاء ٤٤٧	محطة ري وصرف بلغت قيمتها ١٤١٣ر٠٠٠
	تم منها عام ٦٣ « ١٤٨ محطة »
٥٠٣	بمجموعة ري ثقالي قيمتها ٢١٠ر٠٠٠
	تم منها ٩٠ بمجموعة عام ٦٣
٣٨	ماكينة دراس قيمتها ٥٧ر٠٠٠
	منها ١٣ ماكينة في عام ٦٣
٣٠٠	جرار زراعي قيمتها ٦٠٠ر٠٠٠
	منها ١٧٤ في عام ٦٣
٢٦١٨	موتور رش تم منها عام ٦٣ ألف موتور ٨٠٠ر٠٠٠ ٤٥٠ر٠٠٠
	وسائل نقل مختلفة من لوريات
	وخلافه قيمتها ٦٠٠ر٠٠٠
	ورد منها ما قيمته ١١٠ ألف جنيه
	عام ٦٣ .

٨٠٠٠	منزل للمنتفعين
٧٢٠	منزلا للموظفين بالقرى
٣٩٩	مخزن

قيمتهما ٨١٥٠٠ ر ٤

وعدد كبير من المباني الإدارية والمنافع العامة « مساجد ومباني جمعيات تعاونية وخلافه » تم منها عام ٦٣ ما قيمته ٨٦٦ ر ٣٤٠ جنيها .

تحسين الأراضي الضعيفة :

كما تقوم وزارة الإصلاح الزراعي بتحسين الأراضي الضعيفة وتعديل وسائل الري والصرف بها ومعالجة تربتها . . وقد بلغت مساحة الأراضي التي تم تحسينها على هذا الوجه حتى الآن ٥٢٢١٧ فداناً تم منها مساحة ٣٧٩٩٠ فداناً خلال عام ١٩٦٣ وبلغت تكاليف تحسينها ٢٤٣٥١٨ جنيها .

وكذلك قامت الوزارة بمشروعات تطهير الترع والصارف وتحسين طرق الري والصرف بلغ مجموع ما أنفق عليها هذا العام ٢٥٠٠ ر ٢٥٠٠ جنيه .

توزيع المواشي والدواجن

كما تقوم الوزارة بعدة مشروعات للإنتاج الحيواني والدواجن،

تهدف جميعها إلى زيادة دخل المتفعين وصغار الزراع ورفع
مستواهم الغذائى وزيادة خصوبة أراضيهم .

فقد تم حتى الآن توزيع ٤٦٧٤ من الماشية على المنتفعى
الإصلاح الزراعى قيمتها ٢٦٢١٦٥ جنيها منها ٣٤٢٨ رأساً تم
توزيعها خلال عام ١٩٦٣ وحده .

كما تم توزيع ١٥٧٥ نعجة على المتفعين خلال نفس العام
بلغت قيمتها ٢٤٩٠ جنيها و ٣٠١٣٠٤٦٣ رأساً من الدواجن بلغت
قيمتها ٣١٤٦١٣ جنيها ، منها عدد ٦٤٦١٣٠ وزعت خلال
عام ١٩٦٣ .

وبذلك تبلغ قيمة ما وزع على المتفعين من المواشى
والدواجن مبلغ ٥٧٦٧٧٨ جنيها منها ما قيمته ٢٥٥٠٠٠ جنيها
هذا العام .

مواشى مشروع ناصر

كما قامت الوزارة بتوزيع الماشية على صغار الزراع من غير
المتفعين بقوانين الإصلاح الزراعى مساهمة من الدولة فى رفع
دخولهم بطريقة سريعة مباشرة — حيث وزع حتى نهاية مايو
سنة ١٩٦٣ عدد ٥٣٨٧ رأساً تبلغ قيمتها ٣٥٩٦٦٠ جنيها منها
٢٢٥٣ رأساً قيمتها ١٥٤٢١٦ جنيها تم توزيعها خلال عام ١٩٦٣

ويبلغ صافي الزيادة في الدخل السنوى التى تعود على المنتفع
من توزيع الماشية ١٥ جنيها سنوياً .
ومن توزيع الدواجن ١٠ جنيهات سنوياً .

أثر تطبيق قانون الإصلاح الزراعى على زيادة دخل المنتفعين والمستأجرين

كان الهدف الرئيسى لقانون الإصلاح الزراعى هو العمل
على تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بإعادة توزيع الملكية مع
تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر .

ولقد كان لتطبيق هذا القانون أثر مباشر فى زيادة دخل
أكثر من خمسة ملايين من المواطنين من المستأجرين والمنتفعين
حتى الآن .

وباعتبار أن جميع المنتفعين بالتمليك من قانون الإصلاح
الزراعى كانوا من الأجراء أو المستأجرين فإننا نجد أن صافى
دخل المستأجرين من الفدان قبل الثورة أى قبل سنة ١٩٥٢
كان كالاتى :

	جنيه	
متوسط الإنتاج السنوى للفدان	٤٨	(١٦ أمثال الضريبة)
متوسط الإيجار السنوى للفدان	٣٩	(١٣ أمثال الضريبة)
صافى الدخل من الفدان سنوياً	٩	جنيها

الزيادة في دخل المنتفعين بالتأميك :

زاد دخل المنتفعين نتيجة لتملكهم الأراضي المستولى عليها زيادة كبيرة — بلغت حوالى أربعة أضعاف ونصف ما كانت عليه قبل التملك ثم زادت نتيجة للرعاية والخدمات والإشراف والتوجيه العلمى السليم الذى قدمه الإصلاح الزراعى لهم إلى خمسة أمثال ونصف ما كان عليه دخلهم قبل الثورة .

فبعد التملك مباشرة وقبل حصول المنتفع على الرعاية والخدمات والإشراف والتوجيه العلمى كانت الزيادة في دخل المنتفع كالاتى :

متوسط إنتاج الفدان ٤٨ جنيها
قيمة متوسط القسط السنوى بما فيه الأموال والمصاريف الادارية ١٠٦٦٥ ر ١٠ جنيهات .

صافى الدخل من الفدان سنويا ٣٣٥ ر ٣٧ جنيها
زيادة في الدخل من الفدان الواحد قيمتها ٣٣٥ ر ٢٨ جنيها سنويا وبذلك فإن صافى دخل الأسرة قد زاد إلى ١١٤ جنيها في العام بدلا من ٢٧ جنيها .

ونتيجة للإشراف العلمى السليم على المنتفعين وتجميع

المساحات المملوكة لهم في دورات زراعية منتظمة والتوسع في الخدمة الآلية وتحسين طرق الري والصرف ، كان لكل هذا الأثر الكبير في زيادة إنتاج الأرض المملوكة . فارتفع دخل المنتفع من الفدان حالياً كما يلي :

متوسط الإنتاج السنوي بعد زيادة الإنتاج ٩٠ جنيها « بزيادة قدرها ١٢ جنيها ٢٥٪ » .

قيمة القسط والمصروفات الإدارية والأموال الأميرية ١٠٦٦٥ ر جنيهاً

ويصبح دخل المنتفع من الفدان حالياً ٣٩٣٣٥ ر جنيهاً .
فزيادة دخل المنتفع من الفدان الواحد قدرها ٤٠٣٣٥ ر جنيهاً عما كانت عليه قبل الثورة .

وقد أصبح بذلك صافي دخل رب الأسرة المالك لثلاثة أفدنة حوالى ١٥٠ جنيهاً سنوياً .

وباعتبار أن مساحة الأراضي الموزعة والجاري توزيعها حتى نهاية عام ١٩٦٣ بلغت ٦٢٨١٣٧ فداناً وعلى أساس أن الزيادة في الدخل من الفدان قد وصلت إلى ٤٠٣٣٥ ر جنيهاً فتقدر إجمالى الزيادة في دخول المنتفعين بالتملك بمبلغ ٩٠٥ ر ٣٣٥ ر ٢٥ جنيهاً سنوياً .

الزيادة في دخل المستأجر :

وبتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر التي نظمها قانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته التي صدرت سنة ١٩٦٣ وتحديد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة زاد دخل المستأجر من الفدان الواحد من ٩ جنيهات سنوياً « كما سبق ذكره » إلى ٢٧ جنياً سنوياً — وبذلك أصبح دخل المستأجر ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل قانون الإصلاح الزراعي .
وتقدر الزيادة في مجموع دخول المستأجرين للأراضي المؤجرة البالغ مساحتها ١٠٠٠ر١٠٠٠ فدان مبلغ ٨٠٠ر٥٥٠ جنيه سنوياً .

وبذلك يكون مجموع الزيادة في دخول المنتفعين والمستأجرين بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي قد بلغت ٩٠٥ر١٣٥ر٨١ جنيهات سنوياً كان يستأثر بها الاقطاعيون ممن اتخذوا الأرض مصدراً للسلطان وانتهاباً من عرق الفلاح وكده وتعبه .

الرعاية السياسية :

وكان من نتائج تطبيق قانون الإصلاح الزراعي أن تحرر الفلاحون من استغلال كبار الملاك ومن سيطرتهم عليهم .

وأصبحت الملكيات الصغيرة التي أسندت إلى أعداد كبيرة من
المعدمين مصدر رزق لهم ولأسرهم تؤمنهم ضد الجوع وتيسر لهم
أن يرفعوا رؤوسهم في عزة وكرامة وثقة وإيمان بأنفسهم .

وكان طبيعياً أن يسعى الفلاحون ، وقد اطمأنوا إلى مورد
أرزاقهم واسترداد ثقتهم في أنفسهم ، إلى تعرف ما لهم من
حقوق وما عليهم من واجبات وأن يتجهوا إلى المشاركة في بناء
المجتمع الذي يعيشون فيه جنباً إلى جنب مع سائر مواطنيهم .

ولم يعد للإقطاع منفذ يتسلل منه إلى القاعدة الديمقراطية
الاشتراكية . . فلا مصلحة شخصية سيحققها بإشتراكها فيها . .
ولا صوتاً انتخايباً يمكنه أن يدفع فيه ثمن ، ولا قيود يهدد بها
العامل أو الفلاح لينضوى تحت لوائه ويهتف باسمه .

وبعد أن ضمن الميثاق الوطني للفلاحين والعمال نصف مقاعد
التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما في ذلك
المجلس النيابي . بدأ الفلاحون يشاركون في الحياة السياسية
لببلادهم بصورة إيجابية فعالة . بعد أن طال حرمانهم من تلك
المشاركة آماداً طويلة .

لقد وجد الفلاح لرأيه مكاناً وآذاناً في المؤتمر الوطني :
وقف بجانب المثقفين يبدى رأيه ويجهز بهذا الرأي الذي لم ينصت
إليه أحد منذ آلاف السنين .

الاتحاد الاشتراكي ومنفقو الإصطلاح الزراعي :

يقول الميثاق الوطني :

« إن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة » .

وجاء في مشروع التنظيم الشعبي الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية :

« إن الاتحاد الاشتراكي العربي يمثل الإطار السياسي الشامل للعمل الوطني وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية على أساس الالتزام بالعمل الوطني في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة التنظيم إلى قيادته الجماعية » .

المزعمون والعمال :

حدد قانون الاتحاد الاشتراكي العربي نسبة العمال والفلاحين بـ ٥٠ ٪ على الأقل من مجموع الأعضاء طبقاً لتعريف العامل والفلاح الذي جاء في تقرير الميثاق وذلك عند تشكيل تنظيمات

الاتحاد الاشتراكي العربي من الوحدات الأساسية إلى أن يتم
تكوين المؤتمر القومي العام وهو أعلى سلطة في الاتحاد
الاشتراكي العربي .

والفلاح هو الذي تنطبق عليه الشروط الآتية :

- ١ — أن تكون الزراعة حرفته ومصدر رزقه .
- ٢ — أن يكون مقيماً إقامة مستمرة في منطقة عمله .
- ٣ — ألا يزيد ما يحوزه هو وأسرته « الزوج والزوجة والأولاد القصر » من الأرض الزراعية ملكاً وإيجاراً عن خمسة وعشرين فداناً .

٤ — ألا يكون ممن حددت ملكيتهم طبقاً لقوانين
الإصلاح الزراعي .

٥ — ألا يكون من الموظفين والمستخدمين العموميين .
والعامل هو كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات
العمالية . كما يدخل في حكم هذه الفئة الحرفيون الذين يعملون
بأنفسهم ولا يستخدمون الغير .

ويخرج من هذا المجال مديرو الشركات والمؤسسات ومن
في حكمهم وكذلك المفوضون وأعضاء مجالس إدارات الشركات
والمؤسسات ما عدا المنتخبين منهم عن العمال والموظفين .

نجاح ٤٠٠٠ مواطن من المتفعين :

وقد نجح في انتخابات عضوية اللجان الأساسية لوحدات الاتحاد الاشتراكي العربي ٤٠٠٠ مواطن من المتفعين بقانون الإصلاح الزراعي وهم سياساهمون لأول مرة في حياتهم في توجية سياسة بلادهم ويعملون على المحافظة على ما حصلوا عليه من مكاسب وزيادتها .

هدية العيد الحادي عشر للفلاحين :

أما هدية العيد الحادي عشر للثورة . . للفلاحين فهي مليون ونصف مليون جنيه نصيبهم في الأرباح هو عائد حقهم في أسهم الجمعيات التعاونية الزراعية .

فقد أصدر مجلس إدارة المؤسسة التعاونية الزراعية برئاسة وزير الزراعة تعليماته إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني لتتولى فروعه صرف أرباح الأسهم لمليون و ٤٠٠ ألف عضو من الفلاحين ابتداء من ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٣ .

إن الأرض وحدها لم تعد للفلاحين . . بل أصبح لأكثر من ١٦ مليون فلاح ، هو تعداد سكان الريف . . المسكن النظيف والقرية النموذجية والقاعدة الشعبية وأخيراً وليس آخراً . . الأرباح .

تطوير مجتمعنا الريفي :

والجمهورية العربية المتحدة تعمل على تطوير مجتمعنا الريفي والسير به إلى حياة أفضل فهي ترفع العديد من المشروعات لزيادة إنتاجنا الزراعي ورفع دخلنا القومي وتعمل على زيادة الملاك وتوزيع الأراضي والماشية على المعدمين في ربوع البلاد وأشركت العمال في أرباح الشركات والمؤسسات وكل ذلك من شأنه رفع مستوى المعيشة كخطوة أولى لتحسين حال الفلاح من الناحية الاقتصادية .

كما أن حكومة الثورة قد يسرت التعليم لجميع المواطنين في عدل ومساواة وبالمجان في جميع مراحل وأقامت العديد من الوحدات الصحية وسوف يكون لكل قرية وحدة صحية تخدم المواطنين فيها وذلك في خطة التنمية الخمس السنوات القادمة التي تنتهي سنة ١٩٧٠ .

وبجانب ذلك فهناك هيئات أخرى تهتم بالفلاح وتعمل على توعيته بمحو الأمية وإشاعة الثقافة الصحية والقومية بين مجتمعه ، فالثقافة وبناء المجتمع ينبغي أن يسيرا جنبا إلى جنب وبقدر متماثل من القوة والكفاية لكي نوفق في إقامة المجتمع الذي يتطلع إليه الشعب والقادة .

لقد أكد ميثاقنا الوطني حق الفلاح في توجيه سياسة الدولة
وهاهي ذي الدولة قد أخذت على عاتقها النهوض بالفلاح في جميع
النواحي لإعادة ثقته في نفسه وفتح الطريق أمامه لكي يدرك
دوره ويتمتع معالم هذا الطريق .

الفقرة وأثرها في تطور الريف :

إن تقدم المرأة هو مقياس كل تقدم في أي مجتمع راق فهل
استفادت الفلاحة من الإصلاح الزراعي ؟

إن قانون الإصلاح الزراعي حقق المساواة بين المرأة
والرجل من حيث حق الانتفاع بالتوزيع ، وقد بلغ عدد
المنتفعات بالتوزيع في منطقة دميرة مثلاً ٤١٢ سيدة .

وفي الجمعيات التعاونية التابعة للإصلاح الزراعي يسند للمرأة
القيام ببعض نواحي النشاط المتصلة بالزراعة والصناعات الريفية
كترية الدواجن والمناحل . وقد أثبتت الفلاحة أنها مقدمة
تستفيد من الإصلاح الذي أمن لها حياة أفضل لأنه أعطى لها
أو لزوجها الأرض بعد أن كان معدماً أو أجيراً .

ومن مظاهر تقدم الفلاحة أنها تعنى بنظافة منزلها وأولادها
وتقبل على إرسال أولادها إلى المدارس . . بل إنها أقبلت على
الاشتراك في الحياة العامة وشاركت في سياسة بلدها ناخبة
ومرشحة في القاعدة الشعبية وفي الاتحاد الاشتراكي .

زيادة الإنتاج الزراعى

ثمرة آفاق معركة الإنتاج :

لقد جاء بالميثاق الوطنى « إن هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغي أن تنطلق إليها معركة الإنتاج الجبارة من أجل تطوير الريف .

أولها . . الامتداد الأفقى فى الزراعة . عن طريق قهر الصحراء والبوار . إن عمليات استصلاح الأرض الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة . إن الحضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى النيل ويشتهى الوصول إلى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه إلى حياة خلقة لا تهدر هباء ولا تضيع .

إن هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد أفواجا من المتطلعين بحق إلى ملكية الأرض .

والثانى . . هو الامتداد الرأسى فى الزراعة عن طريق رفع إنتاج الأرض المزروعة . إن الكيمياء الحديثة قد لمست ثوريا

طرق الزراعة وأساليبها وذلك بواسطة الأسمدة والمبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة من البذور .

كذلك فإن هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم للنظم تمكن من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح تدعياً محققاً .

كذلك فإن هناك احتمالات كبيرة وراء إعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة .

والثالث . . أن تصنيع الريف اتصالاً بالزراعة يفتح فيه أبعاداً هائلة لفرص العمل ، وينبغي أن نذكر دائماً أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدي العاملة على الأرض الزراعية وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الإنسان وقيمه .

لذلك فإن مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءاً من حلولها فى الريف ذاته . وتصنيع الريف فضلاً عن قدرته على رفع قيمة الإنتاج الزراعى يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الإنتاج الزراعى فى جميع مراحلها

إن تطوير عملية الإنتاج في الريف سوف يساعد في نفس الوقت على إيجاد القوى البشرية المنظمة التي تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييراً ثورياً حاسماً .

الاستعداد الأفقى فى الزراعة :

من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بأجل صورها . ولإعطاء الفرصة لكل مواطن فى الحصول على نصيب عادل من ثروة وطنه . . وحتى تكون هناك فرصة لتملك من لم يملك أرضاً من الأراضى المستولى عليها — فقد كان من الضرورى التوسع فى زيادة رقعة الأراضى المزرعة وذلك لمواجهة احتياجات الزيادة المطردة فى عدد المواطنين فضلاً عن توفير العمل لكل من لا يجد عملاً .

لذلك — ومنذ اللحظة الأولى للثورة — اتجه التفكير إلى استغلال كل شبر من الأرض أينما وجد وكل قطرة من المياه حيثما كانت سواء منها ما كان عن طريق مياه النيل أو كان مخزوناً بباطن الأرض منذ آلاف السنين ولم يحاول الاستفادة منه أى عهد من قبل . ولقد كان التفكير فى زيادة الرقعة الزراعية قبل الثورة أسطورة من الأساطير التى كان يتغنى بها كبار الاقطاعيين

وشركات الاستثمار . وهم الذين كانوا يملكون تلك الأراضي
نظير دراهم معدودة كانت تدفع للحكومة ثمناً لهذه الأرض . وفي
معظم الأحيان كانوا يأخذون هذه الأراضي اغتصاباً من الدولة
دون دفع أى ثمن لها وتؤول ملكيتها لهم بعد مدة بوضع اليد ،
وبالرغم من تسخير طاقات الدولة لخدمتهم فى إصلاح هذه
الأراضي فإنهم لم يتمكنوا من زيادة الرقعة المزرعة إلا فى مساحة
٢٥٠٠ فدان سنوياً فى العشرين سنة السابقة للثورة .

لم تكن عمليات استصلاح الاراضى من العمليات التى يؤخذ
لها أى اعتبار عند إعداد ميزانيات الدولة قبل الثورة — . فلما
جاءت الثورة أدركت أن عملية استصلاح الأراضي لابد أن تحتل
المرتبة الأولى فى مشروعاتها فأدرجت لها مبالغ ضخمة فى ميزانياتها
كما نص فى الميثاق على أن عمليات استصلاح الأراضي الجديدة
لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة . . . إن الحضرة يجب أن تتسع
مع كل يوم على وادى النيل . وينبغى الوصول إلى الحد الذى
تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق
خفافه إلى حياة خلقة لا تهدر هباء ولا تضيع .

إن هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض
وطنهم والمستقبل يحمل مع كل جيل جديداً أفواجا من المتطلعين

يحق إلى ملكية الأرض فعملية استصلاح الأراضي هي عملية خلق مجتمع متكامل لكل مواطن فيه نصيب عادل من ثروة وطنه متحرر من سيطرة الإقطاع وتتوفر فيه جميع وسائل الخدمات التي تهيء له حياة كريمة ، والتي تسودها روح الاستقرار والطمأنينة وبمعنى أوضح هي خلق المجتمع الاشتراكي الصحيح الذي نهدف للوصول إليه .

وبالرغم من أنه لم يكن متوفرا لدى الدولة أية امكانيات سابقة لعمليات استصلاح الأراضي ، كما لم يكن هناك من الفنيين الذين لهم من الدراية والخبرة في تلك العمليات ما يكفي للتوسع دفعة واحدة في هذا المجال ، بالرغم من هذا — فإن الثورة قد أخذت في إعداد الأجهزة والمعدات اللازمة لعمليات استصلاح الأراضي تدريجيا حتى بلغ جملة ما تم استصلاحه حتى عام ١٩٦٠ ٧٨٠٠٠ فدان بمناطق وادي النيل بالوجهين البحري والقبلي والمناطق الصحراوية بمعدل عشرة آلاف فدان سنوياً — أي أربعة أمثال ما كانت عليه قبل الثورة .

وبعد أن وضعت الثورة — بما أنجزته من هذه المساحة — أساسا صالحا للتوسع في استصلاح الأراضي فإنها وضعت في خطتها

للسنوات العشر برنامجاً عاجلاً يعتمد على موارد المياه الإضافية
وآخر يعتمد على مياه السد العالي .

البرنامج العاجل قصير الأمد :

بعد أن ارتفع معدل الاستصلاح وأصبح من الممكن التوسع
في استصلاح الأراضي فقد قامت الثورة بوضع خطة استصلاح
الأراضي سواء منها ما كان بوادي النيل أو بالمناطق الصحراوية
حتى يمكن استغلال كافة موارد المياه الموجودة في الفترة ما قبل
السد العالي وبذلك تقرر استصلاح المساحات الآتية خلال
الخطة الخمسية الأولى :

(١) ٥٢٠.٠٠٠ فدان بمناطق وادي النيل بالوجهين البحري
والقبلي وخصص لها مبلغ ١١١ مليون جنيه
٢٠٣.٠٠٠ فدان بالمناطق الصحراوية وخصص لها مبلغ
٦٢ مليون جنيه .

٧٢٣.٠٠٠ فدان جملة المساحات التي تقرر استصلاحها
في الخطة الخمسية الأولى التي تنتهي في يونيو
عام ١٩٦٥ .

ولم يكن تحقيق هذا البرنامج الضخم بالنسبة لما تم قبل ذلك عملاً هيناً ، إذ أن الرحلة الأولى للعمل تبدأ في مناطق جرداء لا حياة فيها ويصعب الوصول إليها أو الإقامة فيها لعدم توفر سبل المعيشة بها فضلاً عن نقص معدات الاستصلاح والفنيين المدربين على تلك المعدات لمواجهة الطفرة في زيادة معدل الاستصلاح من عشرة آلاف فدان سنوياً إلى ما يقرب من ١٥٠ ألف فدان سنوياً .

ولذلك فقد أعد برنامج التنفيذ بحيث يتزايد المعدل السنوي تدريجياً حتى يصل أقصاه في السنة الخامسة ، كما أعيد تنظيم أجهزة استصلاح الأراضي وانشئت المؤسسات والهيئات الآتية :

١ - المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي :

وتقوم بإعداد مشروعات استصلاح وتعمير المساحات الواقعة بمناطق وادي النيل بالوجهين البحري والقبلي . . . كما تشرف على عمليات التنفيذ وتتولى استزراع ما يتم استصلاحه من المناطق حتى تغل إنتاجاً اقتصادياً وبعد ذلك يتم توزيع الأرض على المنتفعين .

ويتبع تلك المؤسسة هيئتان هما :

(أ) هيئة مديرية التحرير : وتشرف على مناطق مديرية التحرير .

(ب) هيئة التنمية والتعمير بمحافظتي البحيرة والفيوم : وتشرف على مناطق أيس وقوته وكوم أشيم .

٢ — المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى :

وتتولى إعداد وتنفيذ مشروعات استصلاح وتعمير الأراضى الصحراوية بالوادي الجديد والمناطق الساحلية الشرقية والغربية ووادي النطرون والأراضى الصحراوية المتاخمة لوادي النيل كمناطق مريوط وشرق قنال السويس والمنيا .

٣ — المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضى :

وتشرف هذه المؤسسة على خمس شركات تخصصت في أعمال الاستصلاح وتعمل كأداة تنفيذية لمشروعات الاستصلاح للمؤسسات سالفة الذكر — وفيما يلي بيان هذه الشركات وقدرتها التنفيذية :

(أ) الشركة العامة لاستصلاح الأراضى : وقد أنشئت عام

١٩٦٠ وتزايدت قدرتها الإنتاجية عام ١٩٦٢ بحيث أصبحت هذا العام قادرة على استصلاح مساحة ٥٠ ألف فدان سنوياً .

(ب) الشركة العقارية المصرية : وقد كانت هذه الشركة

من قبل تتولى تقسيم الأراضي البور وبيعها لصغار المزارعين على أقساط . . . وقد أعيد تنظيم هذه الشركة عام ١٩٦٢ بحيث أصبحت متخصصة في عمليات الاستصلاح بقدرة إنتاجية بلغت عام ١٩٦٣ ٣٥ ألف فدان سنوياً .

(ج) شركة مساهمة البحيرة : وقد كانت هذه الشركة

من الشركات المحتركة لبعض معدات استصلاح الأراضي العتيقة البالية والتي كانت تؤجرها لكبار الإقطاعيين ، . . . وقد أعيد تنظيم هذه الشركة عام ١٩٦٢ واستبدلت جميع معداتها بأخرى حديثة وأصبحت قادرة الآن على استصلاح ٢٥ ألف فدان سنوياً ، . . . هذا بخلاف قيامها بعمليات التطهير وإنشاء الترع والمصارف العمومية بالكراكات ووصل إنتاجها السنوى إلى ٥٠٠٠ ر٥٠٠ متر مكعب — فضلاً عن تدعيمها بعدد من الورش لتسير على نظام إنتاجى اقتصادى سليم .

(د) شركة وادى كوم امبو : وكانت تنحصر أعمالها

في استصلاح بعض الأراضي بمنطقة كوم امبو وإعطائها للمزارعين سواء بالبيع أو الإيجار ثم أعيد تنظيمها عام ١٩٦٢

وتم تزويدها بالآلات الحديثة حتى بلغت قدرتها الإنتاجية ٣٠ ألف فدان سنوياً .

(هـ) الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية « ديجوا » :

وقد أنشئت هذه الشركة عام ١٩٦٠ خصيصاً لأعمال الآبار الذى كانت تتولاه من قبل شركات أجنبية لعدم وجود شركات عربية تعمل فى هذا الميدان . . . وفى عام ١٩٦٢ زودت بأحدث معدات حفر الآبار من كافة الأنواع وأصبحت الآن قادرة على حفر عدد ١٦٦ بئراً ارتوازيًا سنوياً — وتعمل وزارة الإصلاح الزراعى الآن على تدعيم هذه الشركة بحيث يمكن الاستغناء تدريجياً عن الشركات الأجنبية التى تعمل فى حفر الآبار .

ونتيجة لتلك التنظيمات ، وللجهود الشاقة التى يبذلها جميع العاملين فى مجال استصلاح الأراضى — فى أصعب الظروف وأشدّها قسوة — أمكن خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الخمسية الأولى تنفيذ الأعمال الآتية :

١ — استصلاح مساحة ٢٠٧٠٠٠ فدان بمناطق وادى

النيل بالوجهين البحرى والقبلى حتى آخر يونيو عام ١٩٦٣ أى بنسبة ١٠٠٪ فيما كان مقرراً طبقاً للبرنامج وسيتم خلال

العام الرابع من الخطة استصلاح ١٥٠.٠٠٠ فدان أخرى —
وبذلك ستصل جملة المساحة المستصلحة في نهاية العام الرابع للخطة
٣٥٧.٠٠٠ فدان أى بنسبة ٧٠٪ تقريباً من برنامج الخطة
ومن المقرر إنهاء استصلاح باقى المساحة وقدرها ١٦٣.٠٠٠
فدان خلال العام الخامس الذى هو نهاية الخطة الخمسية الأولى .
٢ — استصلاح مساحة ٤٥.٠٠٠ فدان بالمناطق الصحراوية
حتى نهاية يونيو عام ١٩٦٣ أى بنسبة ٧٥٪ مما كان مقررا
طبقا للبرنامج .

وجدير بالذكر أن للمناطق الصحراوية طابعا خاصا —
إذ تعتمد فى ربيها على مياه الآبار الجوفية التى تحتاج إلى مزيد
من الدراسات الهيدروجيولوجية حتى لا تتأثر المناطق المستصلحة
بما قد يحدث من تغير فى الخزان الجوفى . . . ورغم ذلك فإنه
من المقرر إتمام باقى برنامج الخطة الخمسية خلال العامين القادمين .
وفى هذا المجال لابد من إظهار مدى الجهد الذى بذل
فى استصلاح المساحات سالفة الذكر خلال ثلاث السنوات الأولى
من الخطة — وليس هناك من سبيل للمقارنة بما تم تنفيذه
فى العشرين سنة السابقة للثورة سوى بيان الأرقام الآتية :

١ — بلغت مكعبات حفر الترعى والمصارف على اختلاف

درجاتها ٧٥٠٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠ « خمسة وسبعون مليوناً » من الأمتار المكعبة .

٢ — بلغت مكعبات التسوية وتشوين الجسور ١٢٥٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠ « مائة وخمسة وعشرون مليوناً » من الأمتار المكعبة .

٣ — بلغت أطوال المواسير الخرسانية لهذه المشروعات ١٢٥٠٠ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠ « مليون ومائتان وخمسون ألفاً » من الأمتار الطولية .

٤ — بلغت محطات الري والصرف بتلك المساحات ٥٠٠ « خمسمائة » محطة تحتوى على ٢٠٠٠ « ألفين » من الوحدات تتفاوت قدرتها بين ٥٠ ، ١٥٠ حصاناً .

٥ — بلغت جملة أطوال الطرق بهذه المساحات ١٠٠٠ « ألف » كيلو متر — هذا بالنسبة لحجم الأعمال أما بالنسبة لما يخص الفدان الواحد من تكاليف إنشائية والتي تتضمن إعداد الأرض وتجهيزها لبدء عمليات الاستزراع فإن متوسط التكاليف بلغ ١١٥ جنيهها وذلك بخلاف عمليات الإسكان والتعمير والخدمات العامة ومصاريف الاستزراع الفعلية .

الخطط والتعمير :

إن عملية استصلاح الأراضي كما أسلفنا ليست مجرد إعداد الأرض للزراعة فحسب بل إنها تهدف أساساً إلى خلق مجتمع جديد متكامل متوافر لأعضائه المسكن الصالح والخدمات الاجتماعية على مختلف مستوياتها ليتيسر لهم الإقامة المريحة دون قلق أو اضطراب .

كذلك فإن عمليات الإسكان والتعمير تسير جنباً إلى جنب مع عمليات الاستصلاح وقد أقيم بالمناطق التي تم استصلاحها حتى الآن المنشآت الآتية : —

- (١) ٨٥٠٠ مسكن للمنتفعين .
 - (٢) ١٠٠٠ مسكن للموظفين .
 - (٣) ٣٠٠ وحدة مباني عامة وهي عبارة عن مستشفيات ومدارس ومراكز بوليس ومساجد ووحدات إدارية أخرى .
- كما يجري حالياً إقامة المنشآت الآتية : —

- (١) ١٠٥٠٠ مسكن للمنتفعين .
- (٢) ١١٠٠ مسكن للموظفين .
- (٣) ٣٢٠ وحدة مباني عامة وهي عبارة عن

مستشفيات ومدارس ومراكز بوليس ومساجد ووحدات
إدارية أخرى .

وبالنسبة لما يخص الفدان من تكاليف الإسكان والتعمير
والمرافق العامة فإننا نورد فيما يلي تفاصيل هذه التكاليف :-

٣٥ جنيها قيمة ما يخص الفدان من مساكن المنتفعين على
أساس إنشاء مسكن لكل عشرة أفدنة في المرحلة
الأولى يزداد هذا القدر إلى ٦٠ جنيها على أساس
إنشاء مسكن لكل خمسة أفدنة .

١٦ جنيها قيمة ما يخص الفدان من مساكن للموظفين
والملاحظين ويتضمن هذا المبلغ إنشاء المساكن
اللازمة لموظفي المنشآت العامة كالمستشفيات
والمدارس ومراكز البوليس والوحدات
الإدارية الأخرى .

١٤ جنيها قيمة ما يخص الفدان الواحد من المباني العامة
وهي المستشفيات والمدارس والمساجد ومراكز
البوليس والوحدات الإدارية الأخرى .

٢٠ جنيها ما يخص الفدان الواحد من تكاليف توصيل
مياه الشرب والكهرباء والطرق الداخلية .

٨٥ جنيها جملة ما يخص الفدان من تكاليف الإسكان

والتعمير والمرافق العامة ويزاد هذا القدر إلى ١١٥ جنيهاً في حالة استكمال المباني وتخصيص مسكن لكل خمسة أفدنة .

برنامج طويل الأجل :

برنامج استصلاح الأراضي على مياه السد العالي : —

حيث قد تقرر استصلاح مساحة ٢٠٠٠ ر ١٢٠٠ فدان جديدة على مياه السد العالي التي سيبدأ الاستفادة منها خلال عام ١٩٦٥ لذلك فقد أعطت وزارة الإصلاح الزراعي كل عنايتها للانتفاع بالمياه فور تخزينها ، فقامت بدراسة مختلف المناطق على ضوء الحصر التصنيفي للتربة و انتهت بالاتفاق مع الوزارات الأخرى إلى تحديد المساحات التي يمكن استصلاحها وأعطت الأولوية لبعض المناطق وقررت البدء في العمل اعتباراً من عام ١٩٦٤/٦٣ علاوة على برنامج الخطه الخمسية الأولى في المساحات الآتية : —

(١) ٤٧٥٠٠٠ فدان بمنطقة سهل جنوب بور سعيد و صحراء

الصالحية وقد أعد المشروع وطرح

في مناقصة عالمية تمهيداً للبدء في استصلاحها

فور إيت في العطاءات .

(٢) ١٠٠٠٠٠٠ فدان بمنطقتي مريوط وشرق القناة وقد

طُرحت في المناقصة وجارى البت

في العطاءات التي قدمت عنها .

وسيسير معدل استصلاح الأراضي المرتب ريثا على مياه السد

العالي بمعدل حوالى ١٥٠٠٠٠ فدان سنويا خلال الخطة الخمسية

الثانية التي ستبدأ من عام ١٩٦٥ .

ومن هذا يظهر جليا أن الدولة لم تقف عند حد قيامها

بتنفيذ البرنامج الضخم المقرر بالخطة الخمسية الأولى فحسب بل

أنها بدأت العمل في برنامج الخطة الخمسية الثانية بمعدل كبير حتى

لا تترك هناك مجالا لعدم استغلال كل قطرة من مياه السد العالي

للاستفادة منها في زيادة الرقعة المزروعة .

ومن هذا العرض السريع لمشروعات الاستصلاح الضخمة

سواء منها ما هو مرتب ريثه على موارد المياه الإضافية أم على

مياه السد العالي والتي ستبلغ مساحتها حوالى مليونين من الأفدنة

أى ما يعادل ثلث مساحة الرقعة المزروعة حاليا — يتضح جليا

مدى ما سيطرأ على الدخل القومى من زيادة تقدر بحوالى

٦٠٠٠٠٠٠ « ستين » مليونا من الجنيهات سنويا ، علاوة على

تحويل ٤٠٠٠٠٠ أسرة قوامها مليونى مواطن من أجراء

إلى ملاك . ولو أضيف هذا القدر إلى عدد المنتفعين بالأراضي الموزعة طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعي لأصبح عدد الأسر حوالى ٢٠٠٠.٠٠٠ أسرة قوامها ٥٠٠.٠٠٠ ر ٣٠٠.٠٠٠ مواطن . هذا بالإضافة إلى ما سترتب على تلك الزيادة فى الرقعة المزروعة من خلق ميادين جديدة للعمل بمختلف القطاعات مما سيفتح مجالاً لاستيعاب طاقات بشرية جديدة من مختلف المهن والوظائف تسهم فى زيادة الإنتاج وتهدف فى نفس الوقت إلى مضاعفة الدخل القومى وخلق مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى تسوده روح العدالة الاجتماعية والكفاية الإنتاجية والحياة الحرة الكريمة .

ثانياً : الاستعداد الرأسمى فى الزراعة :

(أ) برنامج تحسين التربة :

وهو يهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعى عن طريق دراسة الوسائل الخاصة بالمحافظة على خصوبة التربة من عوامل التدهور وطرق إصلاح الأراضي البور .

(ب) برنامج تحسين الحاصلات الزراعية :

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الحاصلات كما ونوعاً وذلك

باستنباط أصناف جديدة وتحديد السلالات المتداولة على فترات متقاربة مع التوسع في المساحات المخصصة لإكثار أصناف التقاوى المميزة — وهذا بجانب الاستزادة من التجارب للوصول إلى أحسن المعاملات الزراعية .

(ح) برنامج مكافحة الآفات الزراعية :

ويتضمن إنشاء وحدات حكومية لمقاومة جميع الآفات والأمراض دوريا وعلى مدار السنة في جميع المحاصيل ولقد أنشأت خطة التنمية ١٢٠٠ وحدة مكافحة تعمل كل منها في مساحة ٥٠٠٠ فدان كما يتضمن البرنامج تقوية وتحسين وسائل تطهير الرسائل النباتية لمحطات الحجر الزراعي مع إنشاء حديقة منعزلة ويبلغ عدد الوحدات العاملة حتى يوليو سنة ١٩٦٣ ٩٢ وحدة تعاونة وحكومية علاوة على مافتح في عيد الثورة الحادى عشر من وحدات عددها ٥٨ وحدة .

وقد أنشئت في مراكز الجمهورية العربية المتحدة وحدات زراعية تجريبية تقوم بجميع الأبحاث وتطبيق تجاربها .

كما تم إنشاء ١٢٦ وحدة زراعية لنشر الخدمات الزراعية وإرشاد الفلاح نحو تطوير زراعته ونشر الوعى بين الزراع .

(د) تحسين الري والصرف :

وذلك لتحقيق نتائج إيجابية في زيادة الإنتاج الزراعي وذلك بتوسيع المصارف الرئيسية والفرعية لرفع مستوى الأرض على مستوى الماء وسيتيح ذلك المشروع للفلاح استخدام الآلة الزراعية وتوفير أجزاء من التربة الزراعية .

(هـ) تجميع الاستغلال الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية :

ويهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق تجميع الحيازات داخل نطاق كل قرية وتعديل نظام الاستغلال واستفاد من المشروع ٣١٢٥ قرية تقدر جملة زمامها بحوالي ٥ ملايين فدان .

ولا شك أن تفتيت الحيازات يؤثر على الإنتاج الزراعي حيث أن استغلالها بالصورة الحالية يؤدي إلى فقد في الجهد العملي للفلاح ، وضياح في وسائل الإنتاج وفقد جزء كبير من مساحة الأراضي بين المرافق والحدود فضلا عن صعوبة الاستغلال الزراعي واستخدام الآلات الميكانيكية أو غيرها من الأساليب الحديثة .

ويقدر الفاقد في الإنتاج في استغلال هذه الحيازات المفتتة بحوالي ٢٥ ٪ من إنتاجها الحالي .

والمعروف أن الجمهورية العربية المتحدة تتبع نظام الدورة الثلاثية في الزراعة . وتجميع الاستغلال الزراعى فى هذه الدورات يهدف إلى زراعة حوض بأكمله بمحصول واحد . فإذا اصطللحنا على أن يزرع الحوض « أ » قطناً والحوض « ب » قمحاً والحوض « ج » برسيا فإن هذه الأحواض الثلاثة المتساوية تسمى دورة زراعية منظمة . فإذا كان عدد الحائزين للحوض « أ » مائة فلاح فإن معظمهم لا يستطيع زراعة كل أرضه بمحصول واحد وفى نفس الوقت يحتاج الفلاح إلى القمح والذرة وغيرها ولكن نظام تجميع الاستغلال الزراعى يساعد على أن يكون لكل فلاح حيازة فى كل حوض حسب مساحة أرضه فى الحوض الواحد . والواقع أن تجميع الملكية الزراعية ، يوفر للملكيات المفتتة جميع المزايا التى تتمتع بها الملكيات الكبيرة ، كما أن يسهل استخدام الآلات فى الزراعة وخفض تكاليف الإنتاج والتبكير فى الزراعة وزيادة خصوبة التربة . وقد جاء هذا التجميع نتيجة لأبحاث طويلة قام بها رجال الإصلاح الزراعى والغرض الأساسى من هذا التجميع ، الحصول على أكبر إنتاج بأقل التكاليف مع المحافظة على حق الملكية كما أن الفلاحين فى هذا التجميع يستطيعون خدمة الأرض بسهولة .

وقد أجريت تجربة التجميع الزراعى فى قرية « نواج »
بمحافظة الغربية وكان بها حوالى ١٥٨٥ مالكا لمساحة ١٧٥٤
فدانا وقد اختيرت هذه المنطقة لإعطاء صورة لما يمكن أن
يحققه التجميع فى الملكيات المقتتة . وكانت النتيجة إرتفاع غلة
الأرض .

فقد أنتج الفدان الواحد بعد التجربة حوالى ٩ قناطير من
القطن فى المتوسط ، بعد أن كان ينتج ٣ رء قنطارا قبل تجربة
التجميع الزراعى كما بلغ إنتاج الفدان من القمح ١٢ أردبا ومن
الأرز ٤ ضرائب وسجل إنتاج الفدان من البزسيم زيادة قدرها
٢٠٪ قبل تجربة التجميع فى القرية نفسها .

ثالثا تصنيع الریف :

إن الأخذ بسياسة التصنيع الریفى ونشر هذه السياسة على
نطاق واسع بحيث تعم جميع القرى يعد من أهم الخطوات وأكثرها
تأثيرا على حياة الفلاح بقدر ما تعد أساساً للإنعاش الاقتصادى
الذى نهدف إليه . وإن رجال الاقتصاد يوصون الدول المزدهمة
بالسكان بالاتجاه نحو التصنيع من كافة الوجوه وبأسرع ما تستطيع
لكى توفر العمل للسكان وتخفف الضغط على الأراضى الزراعية

وفي نفس الوقت تزيد من الكفاية الإنتاجية للزراعة .
ويؤثر التوسع في الصناعات على الزراعة في نواح كثيرة
أهمها امتصاص الفائض من عمال الزراعة ومن لا عمل لهم
في القرية .

ويقصد بالصناعات الريفية عملية تصنيع الخامات المتوفرة
في القرية فتزداد قيمتها نتيجة للتصنيع على أنه لا يشترط أن
تكون هذه الخامات من إنتاج سكان القرية بل يمكن أن
تكون من الخامات التي يسهل الحصول عليها ويقوم بتصنيعها
الريفيون بحالة فردية أو جماعية بطريقة يدوية أو مع الاستعانة
بالآلات البسيطة التي تقلل من المتاعب الجسدية ويشترط في هذه
الصناعات أن تكون :

١ — صناعات تسهل مزاولتها وممارستها بمعرفة القرويين
بالمنزل أو أي مكان يتخذ في القرية موطنها .

٢ — صناعات تتصل بالخامات التي تتوفر في المنطقة أو التي
يملكها القروي نفسه ولا يحسن استغلالها على وجه اقتصادي
وعند تصنيعها تأتي بدخل اقتصادي .

٣ — صناعات يمكن أن تروج منتجاتها للاستهلاك المحلي
بالقرية أو يمكن أن توجد لنفسها أسواقا في المدن أو يمكن

بعد طبعها بطابع الفن الوطنى أن تشق طريقها إلى الأسواق الأجنبية .

٤ — صناعات تتوفر لها الخامات والأدوات اللازمة لها فى القرية .

وهكذا يمكن أن تتطور القرية تطوراً عظيماً فى عهد الثورة نتيجة اشتغال بعض الريفيين بالصناعة بعد أن عاش الفلاح المصرى حياته سجين خدعة كبرى توهمه أنه لا يصلح لغير العمل الزراعى

دور مؤسسة التعاون الإقليمى فى تشجيع الصناعات

الريفية والحرفية :

وقد قامت مؤسسة التعاون الإقليمى بعمل أبحاث ومسح اقتصادى وجغرافى لكل منطقة حسب عدد سكانها وطبيعة الخامات التى فيها ، وعلى هذا الأساس تم وضع تخطيط للصناعات التى يمكن أن تقوم فى القرية ، بدلاً من تركيزها فى المدن ، وبهذا يرتفع دخل الفلاح وتتوفر احتياجاته ومطالبه .

إن القرية كانت تكابد من عملية الانتقال إلى المدينة ، سواء من ناحية الجهد أو المال أو الوقت وكان أبناؤها يضطرون إلى ذلك مرغمين من أجل إصلاح حاجاتهم هناك .

هذه الحقيقة نهت إليها يد الإصلاح وهي تعوض القرية
عمرأ طويلا من الضياع ، فوضعت من أجلها المشروعات ووزعتها
على المحافظات .

وسيؤدي تنفيذ هذه المشروعات إلى تشغيل طاقة بشرية
معطلة لا تجد مجالا للعمل ولذلك فإن العمال سيجدون عملا
مستمرأ خلال السنوات القادمة تمشياً مع الزيادة المطردة في عدد
السكان وسيكون مجالا مستمرأ للعمل وفي زيادة الدخل
للطوائف المستفيدة .

وسيفيد من مشروع التصنيع الريفى نحو مليون فرد
في نطاق السياسة العامة للدولة التى تهدف إلى إيجاد عمل لكل
مواطن لخلق مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى .

زيادة الإنتاج نتيجة تنفيذ قانونه الإصلاح الزراعى :

عندما صدر قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢
حاولت الرجعية أن تضع العوائق فى طريق المشروع وأحاطته
بسيل من الشائعات :

قالوا إن الفلاحين سيعجزون عن استغلال الأرض دون
معونة أصحابها — أى الإقطاعيين بما يقدمونه من مساعدات

في شكل تقاوى وسماد وري ودراس وتخزين بفوائد تقصم
الظهور . .

وقيل إن مصر ستصاب بعجز خطير في محصولاتها وإن
الفلاحين سيتضورون جوعاً ويموتون عرياً نتيجة لتخلي كبار
الملاك عن أراضيهم . وقيل إن محصول البلاد الرئيسى وهو
القطن سيتدهور في كميته وفي مزاياه لعجز الفلاح عن خدمة
الأرض .

وكان من نتائج تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى وتشكيل
الجمعيات التعاونية محل الإقطاعى لرعاية المنتفعين وتجميع
الدورات الزراعية واستخدام التقاوى المنتقاة ، وإشعار المواطنين
المنتفعين بحريتهم وآدميتهم — أن أقبلوا على حسن استغلال
أراضيهم . فزاد الإنتاج زيادة ملموسة — إذ بلغت الزيادة
في متوسط إنتاج فدان القطن ١٣٥ ر قنطار عما كانت عليه منذ
عام ١٩٥٧ كما بلغت الزيادة في متوسط إنتاج فدان القصب ٤٤٠
قنطارا عام ١٩٦٣ عما كان عليه عام ١٩٥٣ وانخفضت
نفقات الفدان .

أما محصول الأرز فقد تضاعف إنتاجه في بعض مناطق

الإصلاح الزراعي حيث بلغ ٢٢٥ ر ضريبة عام ١٩٦٢ مقابل
١٢٥ ر ضريبة عام ١٩٥٩ .

وهكذا زاد متوسط إنتاج الفدان في مختلف الحاصلات .

وقد شرعت وزارة الإصلاح الزراعي منذ عام ١٩٦٢ إلى
تنفيذ مشروعات أخرى لزيادة دخول المنتفعين مثل دودة القز
وتربية النحل والصناعات الريفية .



مديرية التحرير

إثنتا عشرة سنة مضت اليوم على مديرية التحرير . .
الأرض التي كانت بحراً من الرمال الصفراء يغمرها الهدوء
الغامض ويحيط بها التيه . . ومثل هذه السنوات في عمر
الصحراء تعد لحظة خاطفة من الزمن . . إن بعث الحياة في الرمال
الصفراء يتطلب جهوداً لا يمكن وصفها وتتطلب فترة طويلة
من الزمن .

إن تحويل اللون الأصفر — لون العدم والفناء — إلى اللون
الأخضر — لون الأمل والحياة — يحتاج فوق كل شيء
إلى الصبر والمثابرة . . ولقد كان مشروع مديرية التحرير
في الواقع هو أول مشروع تحاول الثورة التي تحركت طلائعها
مع فجر الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ وضعه موضع
التنفيذ . .

ومنذ اللحظة الأولى التي بدأ فيها العمل يجري فوق رمال
الصحراء كان هناك من يقول : إنكم أشبه بمن يحرثون
في البحر . .

وتحمل الشروع أكثر من هجوم .. وواجه أكثر من انتقاد ..

ورغم هذا مضت عجالات العمل فوق الرمال الصفراء ، تحاول رغم ثقل الانتقادات التي تحملها أن تثبت تحديها لكل ما يقال ..

ولقد نجح العمل بالفعل في معركة التحدى .. وأصبحت مديرية التحرير نفرا لكل مواطن .. الـ ٥٠٠ فدان التي بدأ العمل فيها عام ١٩٥٣ وصلت اليوم إلى حوالى ٤٣ ألف فدان .. وسيضاف إلى هذه المساحة عام ١٩٦٣/١٩٦٤ مساحة ١٤٠٠٠ فدان أخرى وفي عام ١٩٦٤ — ١٩٦٥ تصبح مساحتها ٧٧٥٠٠ فدان ، والشجرة التي تم غرسها منذ اثنتى عشرة سنة أصبحت اليوم مثلها فى المديرية ٢٥ مليون شجرة .

ولكن كيف تطورت المديرية بهذا الشكل خلال السنوات العشر التى مضت من عمرها ؟ كيف تحول السراب إلى واقع ، والأمل إلى حقيقة ، والعدم إلى حياة ؟ ..

ماذا قال الرئيس جمال عبد الناصر عن زيارته لمديرية التحرير ؟

« إن ما شاهدته اليوم من نتائج تمت فى وقت قصير فى مديرية التحرير .. خير دليل على أن شعب مصر يستطيع

إذا تسلح بالصبر والثابرة وآمن بنفسه وتمسك بالمحبة والتعاون ..
يستطيع أن يفعل الكثير . . ولقد حمدت الله حينما رأيت جميع
الرجال أسرة واحدة تجمع الكبير والصغير . . وهذا يدعو
إلى الأمل في المستقبل .. والله ولي التوفيق . « جمال عبدالناصر »

حقيقة مديرية التحرير

التي تصوروا أنها سراب

٢٥ مليون جنيه صرفت على المديرية حققت الآتي :

١ — استصلاح ٤٢٧٥٠ فداناً يعيش فيها ٢٠ ألف مواطن .

ستصل في عام ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ٧٧٥٠٠ فدان

٢ — خبرة مكنتنا من تحقيق مشروعات الاستصلاح
الأخرى .

٣ — معرفة للطريقة الصحيحة التي يجب أن نواجه بها
المعركة ضد الصحراء .

تعتبر مديرية التحرير معجزة من معجزات الثورة وإن كان
بعض الذين يريدون الهدم قبل البناء يتصورون أنها سراب
بعيد المنال ولكن — كما يقول المثل — على قدر أهل العزم
تأثى العزائم ..

إن مديرية التحرير عمل كبير خطير .. إنها معجزة .. وفي
سبيل الكمال كان ولا بد للتفكير فيها والإقدام عليها .

تسخير الصحراء للإنتاج :

لقد جاءت الثورة والبلاد تفيض بسكانها ساعة بعد ساعة
دون أن تقابل الزيادة زيادة أخرى في مساحة الأرض المزروعة ..
و نتيجة لهذا كان دخل الفرد يقل سنة عن سنة .. والصحراء
على جانب الوادي تمتد ، فتأخذ بالحناق .. ولا سبيل لزيادة
الأراضي المزروعة إلا بالتغلب عليها وتسخيرها للإنتاج .. فاتخذت
الثورة طريقها دون تردد أو تهيّب أو عجز .. فكانت بداية
العمل مديرية التحرير .. وكانت مديرية التحرير في الواقع أول
عمل ثوري وقد تبع هذا العمل التفكير في سلسلة المشروعات
الثورية الضخمة وعلى رأسها مشروع السد العالي الكبير الذي
سيقوم بتدوير المياه اللازمة لرى أراضي مديرية التحرير وهذه
حقيقة لا يعرفها الكثير من الناس .

المعركة الكبرى مع الصحراء :

ومع بداية وضع مشروع مديرية التحرير موضع التنفيذ

احتدمت المعركة بين الصحراء من جانب وبين العزم والصلابة والعلم والمعدات الحديثة من جانب آخر .. وصرفت بضع ملايين من الجنيهات ظننا بعض الناس أنها ذهبت هباء .. !

والآن وبعد مضي اثنتي عشرة سنة على إنشاء مديرية التحرير وبعد أن بلغ ما صرف عليها حتى نهاية يونية سنة ١٩٦٣ نحو ٢٥ مليون جنيه يمكن أن يقال إن المعجزة قد تحققت وأن من حق كل مواطن أن يفخر بمشروعها الجبار .. فقد بلغت الأراضى التى استصلحت بها نحو ٤٢,٧٥٠ فداناً ستصل إلى ٧٧٥٠٠ فدان آخر سنة ١٩٦٥ بما عليها من مرافق عامة وخاصة من قرى وتعمير ومصانع وورش ومياه زاهرة بنحو ٢٠ ألفاً من المواطنين العاملين الذين تيسرت لهم سبل العيش الكريم ..

مطالب أخرى مقلناها :

وليس هذا هو المكسب فى حساب الأرباح .. بل هناك نواح أخرى لا تقل أهمية فى نتائجها البعيدة المدى عن ذلك .. تلك هى الخبرة والمعلومات المكتسبة فى عمليات استصلاح الأراضى والتي نشأت من هذا الكفاح .. ومنها انتشرت العناصر العاملة

الخبرة بعمليات استصلاح الأراضي في الوادي الجديد والساحل
الشمالى وسيناء وشمال الدلتا ..

هذه الخبرة ، وهذه المعلومات .. كانت في مصر ذاتها كسباً
مادياً لاستصلاح ملايين الأفدنة التى ستلتقى مياه السد العالى ..
وهذا الكسب العظيم يفوق كل ما صرف على المديرية حتى الآن

مدرسة كبيرة للاستصلاح :

ومن ناحية أخرى .. كانت المديرية وما زالت مدرسة كبيرة
لدراسات عمليات استصلاح الأراضي والابتكار فيها .. وقد
حددت الطريق الصحيح للاستصلاح والاستزراع فى المستقبل
وسيعجل ذلك بالمزيد من الإنتاج .. وبدأت أعمال المديرية
وليدة حتى ثبتت أقدامها واستجمعت القدرات وانطلقت مندفة
إلى الأمام .. بسواعد أبنائها وعلى رأسهم قادتهم .

بدأ الاستصلاح فى مديرية التحرير بمئات الأفدنة .. ثم
بالآلاف .. وقد بلغ المستصلاح فيها حتى نهاية شهر يونيو
١٩٦٣ نحو ٢٠ ألف فدان .. وفى نهاية برامج التسمية الخمسية
سيبلغ قرابة ١٥٠ ألف فدان : وبأقل التكاليف .. ستم
المعجزة .

الإنتاج الحيواني في مديرية التحرير :

مديرية التحرير حقل شديد الاتساع .. ملائم كل الملازمة
لزيادة ثروتنا الحيوانية .. جوها الصحراوي .. علفها الأخضر ..
أراضيها المستصلحة جعلت منها بيئة صالحة جداً لتربية الماشية
وخاصة أبقار الفريزيان التي تستهلك البرسيم وتنتج السماد البلدي
الضروري لتحسين أراضي المديرية ..

لذلك وضع مشروع لتربية الفريزيان في أراضي المديرية ..
وقد نفذ منذ سنوات .. وهذا النوع من الماشية الأجنبية تدر
بنسبة عالية جداً من اللبن وتنتج اللحم .. ولذلك كانت من
الماشية الثائية الغرض .. وثبت من التجارب التي قامت بها
وزارة الزراعة ومديرية التحرير خلال السنوات الاثنتي عشرة
الماضية صحة تلك النتائج ..

إكثار الفريزيان :

إن عملية إكثار الأبقار الفريزيان ستعطى المزارع فرصة
شراء طلائق وحيوانات أصيلة للتربية وخلقها بالماشية المصرية
بما يحقق سياسة التوسع الرأسي في تربية الحيوان دون زيادة

في عدد رعوس الماشية .. وهذه الظاهرة ترى بنجاح ساحق
في حقول مديرية التحرير وحظائرها ..

إنتاج اللحم :

وبانتشار هذا النوع من الماشية في بلادنا سيقضى على معظم
أسباب العجز في الإنتاج عن سد احتياجات البلاد من اللحم ..

تربية الأغنام :

ودعت الحاجة إلى تحسين إنتاج الصوف .. وإيجاد أصناف
من الأغنام تمتاز بجودة أصوافها إلى تربية أغنام « المارينو »
في مزارع المديرية مع خلطها بالأغنام البلدية وشراء ٢٥٠٠ رأس
« مارينو » خلال ٥ سنوات حتى يمكن استخدام الصوف
الحام الناتج منها ومن تتاجها في تشغيل ١٨ مصنعاً لغزل ونسج
الصوف والتي تستورد حالياً ما تحتاجه لتشغيل هذه المصانع بما قيمته
٣٥ مليون جنيه استرليني من إستراليا وجنوب أفريقيا .
وقد بلغ عدد الأغنام عام ١٩٦٣/١٩٦٤ ٥٩٤٨ رأساً من
أصناف التكسل والمارينو وأصناف أخرى .

تربية الدواجن :

ومنذ ١٩٥٤ بدأت مديرية التحرير في التوسع في تربية الدواجن لزيادة إنتاج البيض واللحم .. فأنشأت ثلاث مزارع ضخمة تنتج ٢٥٠ ألف كتكوت و ٢ مليون بيضة في العام .. وقد نجحت هذه المزارع في سد جانب كبير من حاجة السوق المحلية من الدواجن والبيض .. وستكون النتائج النهائية تفريخ مليون بيضة في السنة وبيع ٢٩ مليون بيضة قيمتها ١٧٤ ألف جنيه وإنتاج ١ مليون « بدارى » للأكل ثمنها ٧٢٥٠٠ جنيه وإنتاج سماد بلدى بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه مع بقاء ٢٠٠ ألف فرخة عتاقى للإنتاج ثمنها ١٠٠ ألف جنيه . وقد بلغ عدد الدواجن سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ ٢٩٦ ر ٢٠٩ من أصناف الدجاج والبط والرومى وخلافه . وقد بلغ إنتاج اللبن ٢٧٥٦٠ كيلوجراما عام ١٩٥٥ بينما أصبح ٩٨٩ ر ٢٠٤٨ كيلوجراما عام ١٩٦٣

هققنا المعجزة وقررنا الصمراء :

إن مديرية التحرير كانت تجربة عظيمة .. خرجنا منها بعد ١٢ سنة مؤمنين بأننا أقوىاء بعزيمتنا ، أشداء بإرادتنا

واثقين بقدرتنا على تحقيق معجزات كثيرة أخرى .. حتى نبني
هذا الوطن الحبيب بناءً جديداً نقضى به على الفقر والجهل
والمرض .. لنحقق للأجيال المقبلة السعادة والرفاهية .. ويومئذ
سيتغنى أبناؤنا بأن مديرية التحرير كانت حجراً من الأحجار
الأولى الراسخة التي قامت عليها « مصر العظمى » .

إن مديرية التحرير .. هي مشروع الملايين .. ملايين
الأرض القاحلة التي تحيلها إلى أرض مزروعة .. والتي ستبقى
مزروعة لآلاف السنين القادمة ..

ولذلك لا نستطيع أن نقدر لها ثمناً لأن كل مانؤديه
في إصلاحها هو كسب لملايين السكان في ملايين السنين
القادمة .



خاتمة

وهكذا نرى أن قانون الإصلاح الزراعى حقق الأمل الكبير الذى طالما تطلع إليه الفلاح بأمل ظل بالنسبة لديه أقرب إلى الأحلام فقد أعيد توزيع الرقعة الزراعية بما يضمن إقامة عدالة اجتماعية لصالح الأجراء الذين يشكلون السواد الأعظم فى الدولة .

وإن هذا النظام لم يقف عند حد إعادة توزيع الأرض بل تعداه إلى مهام وغايات أخرى نذكر منها ما يأتى : —

١ — أنه نظم العلاقة بين المالك والمستأجر وحد من المجالات الاستغلالية والاحتكارية فى ميدان الزراعة .

٢ — حسن أساليب الائتمان الزراعى ونظم الاستغلال الزراعى بإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية بعد توزيع الأرض مباشرة مما أدى إلى زيادة دخل الفلاح وزيادة قدرته وإمكانته على الإنتاج وتقليل نفقاته مما ينعكس أثره على الاقتصاد القومى .

٣ — أصبح للفلاح الحرية السياسية فقد وجد لرأيه مكاناً

وآذاننا في المؤتمر الوطني ولم يعد للإقطاع منفذ يتسلل منه إلى القاعدة الديمقراطية الاشتراكية ولا صوت انتخابي يدفع فيه ثمننا ولا قيود يهدده بها لينضوي تحت لوائه ويهتف باسمه .

٤ — زاد الإنتاج الزراعي بالامتداد الأفقي للزراعة بزيادة الرقعة المزروعة عن طريق قهر الصحراء والامتداد الرأسى في الزراعة عن طريق رفع إنتاجية الأرض المزروعة وتصنيع الريف اتصالاً بالزراعة لفتح أبعاد هائلة لقرص العمل .

٥ — وأخيراً خلق قانون الإصلاح الزراعي مجتمعاً متكاملًا متوافقاً لأعضائه المسكن الصالح والخدمات الاجتماعية على مختلف مستوياتها لتيسر لهم الإقامة المريحة دون قلق أو اضطراب .

والآن وقد مضى على صدور قانون الإصلاح الزراعي إثنا عشر عاماً نستطيع أن نقرر جميعاً نجاحه في تحقيق أهدافه حتى أصبح من أسس المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

المكتبة الثقافية

تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها :

- ١ — الثقافة العربية اسبق من
ثقافة اليونان والعبريين
للأستاذ عباس محمود العقاد
- ٢ — الاشتراكية والشيوعية ...
للأستاذ علي آدم
- ٣ — الظاهر بيبرس في النقص الشعبي
للدكتور عبد الحميد بواس
- ٤ — قصة التطور
للدكتور انور عبد العظيم
- ٥ — طب وسحر
للدكتور بول غليونجي
- ٦ — فجر القصة
للأستاذ يحيى حقي
- ٧ — الشرق الفنان
للدكتور زكي نجيب محمود
- ٨ — رمضان
للأستاذ حسن عبد الوهاب
- ٩ — اعلام الصحابة
للأستاذ محمد خالد
- ١٠ — الشرق والإسلام
للأستاذ عبد الرحمن صدق
- ١١ — المربخ
للدكتور جمال الدين الفندي
والدكتور محمود خيرى
- ١٢ — فن الشعر
للدكتور محمد مندور
- ١٣ — الاقتصاد السياسي
للأستاذ احمد محمد عبد الخالق
- ١٤ — الصحافة المصرية
للدكتور عبد اللطيف حمزة
- ١٥ — التخطيط القومى
للدكتور ابراهيم حلى عبد الرحمن

- ١٦ — اتحادنا فلسفة خلقية للدكتور ثروت عكاشة
- ١٧ — اشتراكية بلدنا للأستاذ عبد المنعم الصاوي
- ١٨ — طريق الغد للأستاذ حسن عباس زكي
- ١٩ — التشريع الإسلامي واثره } للدكتور محمد يوسف موسى
في الفقه الغربي
- ٢٠ — العبقرية في الفن للدكتور مصطفى سويف
- ٢١ — قصة الأرض في إقليم مصر للأستاذ محمد صبيح
- ٢٢ — قصة الذرة للدكتور إسماعيل بسيوني هزاع
- ٢٣ — صلاح الدين الأيوبي بين } للدكتور أحمد أحمد بدوي
شعراء عصره وكتابه
- ٢٤ — الحب الإلهي في التصوف الإسلامي للدكتور محمد مصطفى حلمي
- ٢٥ — تاريخ الفلك عند العرب للدكتور إمام إبراهيم أحمد
- ٢٦ — صراع البترول في العالم العربي للدكتور أحمد سويلم المصري
- ٢٧ — القومية العربية للدكتور أحمد فؤاد الأهواني
- ٢٨ — القانون والحياة للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي
- ٢٩ — قضية كينيا للدكتور عبد العزيز كامل
- ٣٠ — الثورة العراقية للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٣١ — فنون التصوير المعاصر للأستاذ محمد صدق الجباخنجي
- ٣٢ — الرسول في بيته للأستاذ عبد الوهاب حمودة
- ٣٣ — اعلام الصحابة « المجاهدون » للأستاذ محمد خالد
- ٣٤ — الفنون الشعبية للأستاذ رشدي صالح
- ٣٥ — اخناتون للدكتور عبد المنعم أبو بكر
- ٣٦ — الذرة في خدمة الزراعة للدكتور محمود يوسف الشواربي

٣٧	— الفضاء الكوني	للدكتور جمال الدين الفندي
٣٨	— طاغور شاعر الحب والسلام	للدكتور شكرى محمد عياد
٣٩	— قضية الجلاء عن مصر	للدكتور عبد العزيز رفاهى
٤٠	— الخفريات وقيمتها المذائية والطبية	للدكتور عز الدين فراج
٤١	— العدالة الاجتماعية	للمستشار عبد الرحمن نصير
٤٢	— السينما والمجتمع	للأستاذ محمد حلمى سليمان
٤٣	— العرب والحضارة الأوربية	للأستاذ محمد مفيد الشوباشي
٤٤	— الأسرة في المجتمع المصرى القديم	للدكتور عبد العزيز صالح
٤٥	— صراع على أرض الميعاد	للأستاذ محمد عطا
٤٦	— رواد الوعي الإنسانى	للدكتور عثمان أمين
٤٧	— من الذرة إلى الطاقة	للدكتور جمال نوح
٤٨	— أضواء على قاع البحر	للدكتور أنور عبد العليم
٤٩	— الأزياء الشعبية	للأستاذ سعد الحادى
٥٠	— حركات التسلسل ضد القومية العربية	للدكتور إبراهيم أحمد المدوى
٥١	— الفلك والحياة	للدكتور عبد الحميد صالحة والدكتور عدلى سلامة
٥٢	— نظرات في أدبنا المعاصر	للدكتور زكى المحاسنى
٥٣	— النيل الخالد	للدكتور محمد محمود الصياد
٥٤	— قصة التفسير	للأستاذ أحمد الشرباصى
٥٥	— القرآن وعلم النفس	للأستاذ عبد الوهاب حمودة
٥٦	— جامع السلطان حسن وما حوله	للأستاذ حسن عبد الوهاب
٥٧	— الأسرة في المجتمع العربى بين الشريعة الإسلامية والقانون	للأستاذ محمد عبد الفتاح الشهاوى

٥٨	— بلاد النوبة	للدكتور عبد المنعم أبو بكر
٥٩	— غزو الفضاء... ..	للدكتور محمد جمال الدين الفهدى
٦٠	— الشعر الشعبي العربى	للدكتور حسين نصار
٦١	— التصوير الإسلامى ومدارسه	للدكتور جمال محمد محرز
٦٢	— الميكروبات والحياة	للدكتور عبد المحسن صالح
٦٣	— عالم الأفلاك	للدكتور إمام إبراهيم احمد
٦٤	— انتصار مصر فى رشيد	للدكتور عبد العزيز رفاعى
٦٥	— الثورة الاشتراكية «قضايا ومناقشات»	للاستاذ احمد بهاء الدين
٦٦	— الميثاق الوطنى قضايا ومناقشات	للاستاذ لطفى الخولى
٦٧	— عالم الطير فى مصر	للاستاذ احمد محمد عبد الخالق
٦٨	— قصة كوكب	للدكتور محمد يوسف موسى
٦٩	— الفلسفة الإسلامية	للدكتور احمد فؤاد الأهوانى
٧٠	— القاهرة القديمة وأحيائها	للدكتورة سعاد ماهر
٧١	— الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء	للاستاذ محرم كمال
٧٢	— قرطبة فى التاريخ الإسلامى	للاستاذ محمد محمد صبح والدكتور جودة هلال
٧٣	— الوطن فى الأدب العربى... ..	للاستاذ إبراهيم الإيبارى
٧٤	— فلسفة الجمال	للدكتورة أميرة حلمى مطر
٧٥	— البحر الأحمر والاستثمار	للدكتور جلال يحيى
٧٦	— دورات الحياة	للدكتور عبد المحسن صالح
٧٧	— الإسلام والمسلمون فى القارة الأمريكية	للدكتور محمد يوسف الشواربى
٧٨	— الصحافة والمجتمع	للدكتور عبد اللطيف حمزة

- ٧٩ — الوراثة للدكتور عبد الحافظ حلمي
- ٨٠ — الفن الإسلامي في العصر الأيوبي للدكتور محمد عبد العزيز مرزوق
- ٨١ — ساعات حرجة في حياة الرسول للأستاذ عبد الوهاب حمودة
- ٨٢ — صور من الحياة للدكتور مصطفى عبد العزيز
- ٨٣ — حياة فلسفي للدكتور يحيى هويدى
- ٨٤ — سلوك الحيوان للدكتور أحمد حماد الحسيني
- ٨٥ — أيام في الإسلام للأستاذ أحمد الشرباصي
- ٨٦ — تعمير الصحارى للدكتور عز الدين فراج
- ٨٧ — سكان الكواكب للدكتور إمام إبراهيم أحمد
- ٨٨ — العرب والتتار للدكتور إبراهيم أحمد العدوي
- ٨٩ — قصة للمعادن الثمينة للدكتور أنور عبد الواحد
- ٩٠ — أضواء على المجتمع العربي للدكتور صلاح الدين عبد الوهاب
- ٩١ — قصر الحمراء للدكتور محمد عبد العزيز مرزوق
- ٩٢ — الصراع الأدبي بين العرب والعجم للدكتور محمد نبيه حجاب
- ٩٣ — حرب الإنسان ضد الجوع } للدكتور محمد عبد الله العربي
وسوء التغذية
- ٩٤ — ثروتنا المعدنية للدكتور محمد فهم
- ٩٥ — تصويرنا الشعبي خلال العصور للأستاذ سعد الخادم
- ٩٦ — منشآتنا المائية عبر التاريخ للأستاذ عبد الرحمن عبد التواب
- ٩٧ — الشمس والحياة للدكتور محمود خيرى طي
- ٩٨ — الفنون والقومية العربية للأستاذ محمد صدق الجياخنجي
- ٩٩ — أقلام ثائرة للأستاذ حسن الشيخ
- ١٠٠ — قصة الحياة ونشأتها على الأرض للدكتور أنور عبد العليم

- ١٠١ — أضواء على السير الشعبية ... للأستاذ فاروق خورشيد
- ١٠٢ — طبائع النحل للدكتور محمد رشاد الطوبى
- ١٠٣ — النقود العربية « ماضيها وحاضرها » للدكتور عبد الرحمن فهمى
- ١٠٤ — جوائز الأدب العالمية } للأستاذ عباس محمود العقاد
« مثل من جائزة نوبل »
- ١٠٥ — الغذاء في الداء وفيه الدواء ... للأستاذ حسن عبد السلام
- ١٠٦ — القصة العربية القديمة للأستاذ محمد مفيد الشوباشى
- ١٠٧ — القبلة النافعة للدكتور محمد فتحي عبد الوهاب
- ١٠٨ — الأحجار الكريمة في الفن والتاريخ للدكتور عبد الرحمن زكى
- ١٠٩ — الفلاف الهوانى للدكتور محمد جمال الدين الفندى
- ١١٠ — الأدب والحياة في المجتمع } للدكتور ماهر حسن فهمى
لمصرى المعاصر
- ١١١ — ألوان من الفن الشمعى للأستاذ محمد فهمى عبد اللطيف
- ١١٢ — الفطريات والحياة للدكتور عبد المحسن صالح
- ١١٣ — السد العالي « التنمية الاقتصادية » للدكتور يوسف أبو الحجاج
- ١١٤ — الشعر بين الجمود والتطور ... للأستاذ العوضى الوكيل
- ١١٥ — التفرقة المنصرية للدكتور احمد سويلم العمري
- ١١٦ — صراع مع المكروب للدكتور محمد رشاد الطوبى
- ١١٧ — الإصلاح الزراعى والميثاق للدكتور محمد عبد المجيد مرعى

الثمن قرشان

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحققت اشتراكية الثقافة
- تيسر لكل قارئ أن يقيم في بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأفلام أساتذة ومتخصصين وبقرشين لكل كتاب
- تصدر مرتين كل شهر في أوله وفي منتصفه

الكتاب القادم

أضواء جديدة
على الحروب الصليبية
الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور

أول أكتوبر ١٩٦٤